

كتاب

ملجأ القضاة عند دعاوى البينات

تأليف

أبي محمد غانم بن محمد البغدادي



٢١٦٦

ملجأ القضاة عند تعارض البيّنات، تأليف غياث الدين

غ ٥٠٢

البغدادى - بعد ١٠٢٧ هـ. بخط مصطفى بن عبدالسلام

سنة ١١٠٣ هـ.

٣٧ ق

٢٣ س

١٥ × ٩ سم

٥٩٩١

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

الأعلام ٣٠٧:٥ الأزهرية ٢٨٠:٢

١- المخاصمات ، الفقه الاسلامي وأصوله أ- المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - تعارض البيّنات .

٨١١٤٢٧

في



١٢١٧ / ٤١١٧ هـ



هذا كتاب في القضاة مدقعا  
البيانات تأليف الامام ابي  
غنائم بن محمد البغدادي  
رحمه الله رحمة

والسنة من كتاب وامس  
التفت الحسان للامام  
الدين ابي الحسن  
رحمة الله عليه  
م



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

٥٩٩١	ف ١٧٢٧	الرقم:
---	---	المسودات:
---	---	للتأليف:
---	---	تاريخ النسخ:
---	---	اسم الناشر:
٢٧	١٥ × ١٧	عدد الأوراق:
---	---	ملاحظات:



هـ ز ا ك ا ت ت ع ا ر خ ا البينات تاليف العلامة

ابو محمد غانم بن محمد البغدادي رحمه الله

على مذهب الامام ابي حنيفة

النعمان رحمه الله تعالى

رحمة واسعة

امس

امس

م

ثم انتقل الى حوزة الفقير الى الله

سيد الفنا احمد ابن

المطرحون بمكة

المدة في سنة

١٣٦٨

فهرس

كتاب النكاح

كتاب الطلاق

كتاب الوقف

كتاب البيع

كتاب الوضوء

كتاب الغصب

كتاب الاحكام

كتاب المزارعة

كتاب المضاربة

كتاب الشهادات

كتاب المأذون

كتاب الميراث

كتاب الوكالة

تم الفهرس

حديث شريف من الجامع الصغير

خمس من اربعين لم يعذب على ترك عمل الاخرة نرجو له

وينون ابرار وحسن مخالطة النساء ومحيشة في بلاد

ال محمد صلى الله عليه وسلم صدق رسول وصدق جيب الله

و اول القول لا اله الا الله محمد رسول الله و آخر القول لا اله الا الله

محمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم اجمعين

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

كتاب

دخل في ملك الخليفة الشيخ تقي الدين  
الشيخ الفقيه العلامة  
وله الشيخ عمر ١٤٢٤





**بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقى**  
 سبحان من لا يجد اقوى من كلامه ومن لا يحصى قدره في احكامه  
 والصلوة على من ايد بالآيات العظام وعلى المد واصحابه خير المرام  
**وبعد** فيقول الفقير الى الله الغني ابو محمد غانم بن محمد البغدادي  
**مسألة** رسالة في تعارض البينات جمعها البعض اخواني في قضاءه  
 لكن كان قد فاتني لئلا يسألها لعدم مساعلة الوقت حينئذ الى المراجعة  
 الى ما ينبغي ان يراجع فتبينت العناد الى التسبع نائبا **والحق** ما فاتنا  
 من المسائل اولاً فاجأت محمد امير مشكلة لهذا النوع من المسائل فقصته على  
 الى غير هاتين الوسايل وقد سميت بلحا القضاء عند تعارض البينات  
**كتاب النكاح** اذا ادعت اخصان نكاح رجل واقام كل واحد منهما  
 البينة على سبب نكاحها والزوج لا يدري فرق بينهما وبين الزوج لان  
 نكاح احدهما باطل يتيقن والطريق الى التعيين ولهما نصف المهر اتفاقا  
 في رواية المبسوط لا تخرج للاولى منهما فقط ولم يدرك في نصف  
 بينهما **وانما** وجب النصف لزوج الفرقة قبل الوطى لانه قبلها وهذا  
 اذا كان مهرها متساويين وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول  
**وان** كانا مختلفين يقضي لكل واحدة منهما ربع مهرها وان لم يكن مسمى  
 العقد تجب شفعة واحدة لهما بدل نصف المهر **وان كانت** الفرقة بعد  
 الدخول يجب لكل واحدة منهما المهر كاملا لان استقرار الدخول فلا يسقط منه  
**وانما قلنا** والزوج لا يدري به لان الزوج لو عين احدهما قضي نكاحها  
 لتصادمها ورفق بينهما وبين الاخرى وقد ذكرنا هذه المسئلة في شرح  
 درر البحار فانها من الخلاف اذا ادعى نكاح امرأة فانكرت فاقام البينة  
 امراته وادعت هي انه تزوج اختها وامها وابنتها قبل الوقت الذي ادعى  
 فيه نكاحها وانما اليوم امراته واقامت البينة والزوج ينكر لا يقضي نكاح

الغايبة

الغايبة بالاجماع **واما الحاضر** فعند ابي ع يقضي نكاحها ايضا عند  
 لا يقضي نكاحها ايضا بل يوقف الامر الى ان يحضر الغايبة فان حضر  
 واقامت البينة على ما ادعت لها الحاضر يقضي بانها امراته ورفق  
 بين الزوج والحاضر وان انكرت ذلك يقضي نكاح الحاضر ببينة الزوج  
 ولا يلتفت الى بينة الحاضر **من الحقائق** وكذا اذا اقامت الحاضر بينة  
 اقرار المدعي بنكاح الغايبة لا يقضي نكاح الغايبة ويقضي نكاح الحاضر  
**ولو اقامت** الشاهد ببينة انه تزوج بامها ودخل بها او قبلها  
 او مسها مسهوة فرق القاضي بين المدعي وبين الحاضر ولا يقضي  
 نكاح الغايبة **فرايد** اذا اختلف الزوجان في قدر المسمى فارعى  
 الزوج انه تزوجها بالف وادعت المرأة انه بالفين واقاما البينة على  
 ما ادعيه قضى ببينة المرأة لانها ثبتت الزيادة وان لم يكن لهما  
 بينة فعند ابي ع ومحمد يخلف كل منهما على دعوى صاحبه من غير نسخ  
 النكاح فان خلفا لم يثبت واحده من التسميتين فيجب مهر المثل وعند محمد  
 القول الزوج مع غيره الا ان ياتي بشيء مستكبر شرعا وهي ان يدعى  
 ما دون عشرة دراهم او يدعى تزوجها على مهر او خنزير **من الحقائق**  
 ولو اقامت المرأة البينة على رجل ان اباه الميت كان تزوجها يوم القحلة  
 وقضى القاضي لها ثم اقامت امرأة اخرى البينة ان كان تزوجها في ذلك  
 اليوم بخراسات لم تقبل بينتها **من الحقائق** في كذب الشهود **من الحقائق**  
 اذا ادعى ثمان نكاح امرأة وكل من فيها بينة على انكار زوجته وهي ليست  
 في بدا حدها لم يقضي بواحدة من البينتين بقدر العمل بها لان العمل لا يقبل الا  
 ويرجع الى تصديق المرأة فيكون لمن صدقته وهذا اذا لم ترق البينة  
 اما اذا رقتا فصاحب الوقت الاول اولى وان اوتت لاحدهما قبل اقامة  
 البينة فهي امراته لتصادقها وان اقام الاخر البينة قضى بحالة البينة

قول



في الاقرار ولو تعد احداهما بالدعوى والمراة فحذر و اقام البينة وقضى بها القاض  
ثم ادعى اخر و اقام البينة على مثل ذلك لم يحكم بها لان القضاء الاول قد صح  
ولا يقضى بما هو مثل بل دونه الا ان يوقت شهود الثاني سابقا لاوله  
فظهر الخطا في الاول يتيقن وكذا اذا كانت المراة في يد الزوج وكما هو ظاهر لا يقبل  
بينة الخارج الا على وجه سبق **في الهداية** وفي الفصل من الفصل الثاني ولا  
يوهن الخارج وذو اليد على النكاح مطلقا بلا تاريخ يقضى ببينة ذي اليد وقضى  
للخارج ببينة ثم يوهن ذو اليد هل يقضى ببينة تختلف المسايخ فيرد في مطلق  
الملك فيما سوى النكاح لا تقبل ببينة ذي اليد على الملك بعد ما قضى عليه وفاقا  
**انتهى** ولو اقام البينة وادعى احدها الدخول وشهد الشهود بالنكاح والزوج  
يقضى له وان اقام كل واحد من البينة على النكاح والدخول لا يقضوا لاحدهما  
وان ادعى النكاح ووقت احدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت فهو  
وان وقت احدهما ولم يوقت الاخر الا ان المراة في يد الذي لم يوقت يقضى لذو  
اليد وكذا لو وقت احدهما ولم يوقت الاخر الا ان الذي لم يوقت اقام  
البينة على النكاح والدخول فهو اولى ولو كانت المراة في يد احدهما فشهد  
انها امراته وشهدوا بها منكوحة وحلاله وشهود الاخر شهدوا انها تزوجها  
اختلفوا فيه **قال** بعضهم لا تقبل ببينة ذي اليد لان ببينة ذي اليد اغايبته  
على بينة الخارج اذا شهدوا على السب اما اذا شهدوا على هذا الوجه كانت  
بمنزلة الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل ببينة ذي اليد **وقال** بعضهم تقبل  
لان شهادة الشهود انها امراته ومنكوحة وحلاله بمنزلة الشهادة على  
السب لان المراة لا تصير منكوحة حلالا الا بسبب النكاح والحكم اذا تعلق  
بسبب واحد كان ذكر الحكم والسبب سواء بخلاف الملك لان الملك ثبت  
باسباب كثيرة وليس بمضاهيا للوجه في البعض فلا ينعين السبب **قاضي خان**  
اذا اقلت البكر ددت عند تزوج ولحقك وقال الزوج بل سكت فالقول لها عند

لانكارها الزوج العقد **وقال** زفر القول لما تمسك بالاصل ولو اقام البينة  
فبينها اولى لانها تثبت الرد والزواج يثبت عدده وهو المكوث ولو اقام الزوج  
بينة على انها اجازت او رضيت جف عنك واقامت هي ببينة على الرد فثبت بينة  
الزوج لانها للزوج ومحل المسئلة **العناية شرح الهداية** ولو قالت امرأة  
تزوجت هذا الرجل امسى ثم قالت تزوجت هذا الرجل الا من منذ سئمتي  
للذي اقربت بنكاحها محس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي محد  
قال ابو يوسف اسأل الشهود بانهما بدأت واقضى به ولو اقام جلان البينة على  
نكاح امرأة بعد موتها يقضى لهما غير ان تزوج واحد لان حكم النكاح بعد  
الميراث وانما يحتمل التركة ولو ادعى على امرأة انها امراته و اقام البينة على ذلك  
وادعت المراة انها امرأة لرجل اخر واقامت البينة على ذلك والرجل يحذر **قال**  
**قال** محمد تقبل ببينة الزوج المدعى ولو كانت المراة حين اقامت البينة على الزوج  
انها امراته ادعاهما ذلك الرجل انها امراته كانت البينة ببينة المراة **قاضي خان**  
لو اقام كل واحد من المسلم والكافر ببينة على نكاح امرأة نصرانية يقضى للمسلم  
عندها وعند ابو يوسف يقضى للمصراني **من باب شهادة اهل الذمة**  
**من الوجيز** اذا ادعى نكاح امرأة وهي في يد اخر فاقربت المدعى ثم اقام  
البينة بدون التاريخ يقضى للخارج بحكم الاقرار ولو اقام الخارج  
بينة على النكاح وتاريخ شهوده وقد اقام ببينة على اقرار ذي اليد كان في  
وقت كذا وذكر وقتا بعيدا تاريخ البينة الخارج كان ببينة اولى تندفع  
ببينة ذي اليد بها الا اذا اوقت ذو اليد فقال تزوجها قبل ان تزوج الخارج  
ثم جردت العقد بعد ذلك العقد فيجوز لا يندفع ببينة ذي اليد اذا  
تتارخ اثنان في امرأة كل منهما يدعي انه تزوجها اولا وهي في بيت احدهما  
كان اولى بها كالمالكات في يد وكذا لو كان لاحدهما دخول **قاضي خان**  
لانها لا تكون في قبضته فان اقام الاخر ببينة انه تزوجها قبل هذا فان



يقضي بها المذكي اقام البينة لانه تبين ان الاخر خصها **خرا** اذا سارع  
 اثبات في امرأة كل واحد منها يدعي انها امراته واقام البينة على ذلك فهذا على  
 وجه انهما ان اختلفا في امرها سواء او اختلفا على السواء وكل واحد منهما يدعي  
 يوم خاف في هذه الفصول الثلثة لا يقضي بالمرأة لاحدهما الا ان استويا في الحج فيستحق  
 في الاستحقاق وان اختلفا على السواء الا ان لاحدهما يدعي يقضي له لانه حجة ترجح  
 باليد وان اخرج احدهما ولم يثبت في الاخر فصاحب البينة اولى وان كان لاحدهما  
 يدعي ولا يثبت في الاخر فصاحب اليد اولى لانه يدعي مرجحة لانه كل واحد منهما يملك  
 من جهة واحدة فيدعي احدهما تدعي على ان ملكه سبق فكان اولى وان اقرت لاحدهما  
 والاخر تاريخ يقضي للمدعي اقرت لانه الاقران يتولى المدعي تاريخا بعد من تها  
 فهذا ايضا على وجه ولا يعتبر في الاقران واليد فان سبق تاريخ احدهما قضى للمدعي  
**تتم الفتوى** قال في الحرة انه يجب عليه تمام المهر وان لم يزوجها او اخرجها على السواء  
 فانه يقضي بالنكاح بينهما ويجب على كل واحد من الزوجين نصف المهر ويوفى منها  
 ميراث الزوج واحد **حل** اقام بينة على امرأة انه تزوجها واقامت المرأة بينة على **حل**  
 نكحها انه تزوجها فالبينة بينة الزوج ادعى انها امراته او مدخولته بنكاح صحيح منذ  
 اربع سنين واقام البينة ادعى الاخر انها امراته ومدخولته منذ خمس سنين وانها اقرت  
 له ببنيتها وانها في يده واقام البينة ببنيتها المتأني الى ان ثبت سبق نكاحه وثبت  
 كونها في يده وثبت اقرارها له والكل يوجب للمترجع اذا اقامت البينة على  
 النكاح عند البلوغ والزوج اقام البينة على السكوت تقبل بينة المرأة لانه ثبت النكاح  
 وهو لا بد اذا سارع الزوجان بعد الولادة في حجة النكاح وفساده فادعى  
 الزوج الفساد ودعت المرأة الصهر واقام البينة تقبل بينة مدعي الفساد  
 الولد ثابت **خرا** اذا اختلف الزوجان في قديم المهر قضى له بوجهه وان  
 قضى للمرأة ان شهد من المثل للزوج بان كان مثل ما يدعي الزوج او قل لانه الظاهر  
 يشهد للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر وقضى للزوج ان شهد من المثل

باز

بان كان مثل ما يدعي الزوج او قل لانه الظاهر يشهد للزوج وبينة المرأة تثبت  
 خلاف الظاهر وقضى للزوج ان شهد من المثل لها بان كان مثل ما يدعي الزوج  
 لا يثبت الخط وهو خلاف الظاهر وان لم يشهد من المثل لاحدهما بان كان اقل  
 مما ادعته او اكثر مما ادعاه تساقط الاستدلال في الاثبات لانه يثبت الزيادة  
 وبينة تثبت الخط فلا يكون احدهما اولى من الاخر **دور** ودعت المرأة ان  
 اباهان زوجا وهي بالعتق لم تزف وادعى الزوج ان اباهان زوجا في الصغير كان  
 القول قول المرأة وان اقاما البينة فاقامت المرأة امها كانت ابنة عشر سنين  
 وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت ابنة ثمانية سنين كانت البينة بينة  
 المرأة كذا في شرائط النكاح **قاضي خان** وذلك لانه يثبتها اكثر اثباتا وبينة  
 وقد صرح به صاحب الوجيز حيث قال **رجل** اقام على امرأة بينة انه تزوجها منه  
 ابوها قبل بلوغها واقامت هي بينة انه تزوجها منه ابوها بعد بلوغها بغير رضاها  
 فبينة ابوها اولى لانه يثبتها ببلوغ فكانت اثباتا **دور** **رجل** اقام البينة  
 انه تزوج هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة انه تزوجها على العيق فلم ينف  
 بخلاف ما لو اقام البائع البينة انه باعها بالعين واقام المستوي البينة انه اشتراه  
 بالف فالثبوت فان كان النكاح لا يحتمل الفسخ وكل واحد ادعى عقدا غير الآخر  
 الاقر قهات البينتان وثبت النكاح لتصادقهما ويجب الاثبات باعتراف الزوج  
 والبيع يحتمل الفسخ فيجوز انما اشتراه منه بالعين فيفسخ الاول وبينة **خير**  
**قلت** وهو مخالف لما مر من الحقايق البينة في مثل بينة المرأة لا يثبت الزيادة  
 والصحيح على ما ذكره الزيلعي ان الجواب فيها على القصص الذي ذكرناه من الدية  
 والفرع فيما سبق ولو قالت المرأة تزوجني على عبدك هذا وقال الزوج  
 تزوجتك على امي هذه وهي ام المرأة واقام البينة فالبينة بينة المرأة لان  
 بينة اقامت على حق نفسها وبينة الزوج اقامت على حق الغير وتصح الامانة  
 على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت المرأة

بانه كان مثل ما يدعي الزوج او قل لانه الظاهر يشهد للزوج وبينة المرأة تثبت  
 خلاف الظاهر وقضى للزوج ان شهد من المثل لها بان كان مثل ما يدعي الزوج  
 لا يثبت الخط وهو خلاف الظاهر وان لم يشهد من المثل لاحدهما بان كان اقل  
 مما ادعته او اكثر مما ادعاه تساقط الاستدلال في الاثبات لانه يثبت الزيادة  
 وبينة تثبت الخط فلا يكون احدهما اولى من الاخر **دور** ودعت المرأة ان  
 اباهان زوجا وهي بالعتق لم تزف وادعى الزوج ان اباهان زوجا في الصغير كان  
 القول قول المرأة وان اقاما البينة فاقامت المرأة امها كانت ابنة عشر سنين  
 وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت ابنة ثمانية سنين كانت البينة بينة  
 المرأة كذا في شرائط النكاح **قاضي خان** وذلك لانه يثبتها اكثر اثباتا وبينة  
 وقد صرح به صاحب الوجيز حيث قال **رجل** اقام على امرأة بينة انه تزوجها منه  
 ابوها قبل بلوغها واقامت هي بينة انه تزوجها منه ابوها بعد بلوغها بغير رضاها  
 فبينة ابوها اولى لانه يثبتها ببلوغ فكانت اثباتا **دور** **رجل** اقام البينة  
 انه تزوج هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة انه تزوجها على العيق فلم ينف  
 بخلاف ما لو اقام البائع البينة انه باعها بالعين واقام المستوي البينة انه اشتراه  
 بالف فالثبوت فان كان النكاح لا يحتمل الفسخ وكل واحد ادعى عقدا غير الآخر  
 الاقر قهات البينتان وثبت النكاح لتصادقهما ويجب الاثبات باعتراف الزوج  
 والبيع يحتمل الفسخ فيجوز انما اشتراه منه بالعين فيفسخ الاول وبينة **خير**  
**قلت** وهو مخالف لما مر من الحقايق البينة في مثل بينة المرأة لا يثبت الزيادة  
 والصحيح على ما ذكره الزيلعي ان الجواب فيها على القصص الذي ذكرناه من الدية  
 والفرع فيما سبق ولو قالت المرأة تزوجني على عبدك هذا وقال الزوج  
 تزوجتك على امي هذه وهي ام المرأة واقام البينة فالبينة بينة المرأة لان  
 بينة اقامت على حق نفسها وبينة الزوج اقامت على حق الغير وتصح الامانة  
 على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت المرأة



البينة ان تزوجها بما يار و اقام اب المرأة وهو عبد الزوج البينة  
على قبلة البينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امته الزوج مع ذلك البينة  
ان تزوج ابنتها على قبلة البينة بينة الاب والام ونصفها جميعا لها  
وتسعى الولدان للزوج في قيمتها ولو لم يكن كذلك وكانت المرأة اقامت البينة  
على ان تزوجها بما يار درهم فقضى القاضي بينة المرأة بالنكاح بما يار و غم ان  
اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة ان تزوج المرأة على قبلة فلان القاضي  
يبطل القضاء الاول ويقضى بان الاب هو المهر وان اختلف الزوجان في البيت  
الذي يسكن فيه كل واحد يدعي انه له كان القول في ذلك قول الزوج و  
اقامت المرأة البينة واقاما جميعا قضى بينة المرأة لانها خارجة معفو ولو كانت  
الدار في يد رجل وامراة واقامت المرأة بينة ان الدار لها وان الزوج عبد و اقام  
الرجل البينة ان الدار له والمرأة امراته تزوجها بالبر درهم ودفع اليها ولم يتم  
بينة انه حر فانه يقضى بالدار والرجل والمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة اقامت البينة  
على رق الرجل والرجل لم يتم البينة على المرأة فيقضى بالرق فاذا قضى بالرق  
بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح فزوج وان اقام الرجل البينة انه حر  
والمسكن لها يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار والمرأة لانها  
قضت بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب اليد والمرأة خارجة فقضى بالدار  
لها كما لو اختلف الزوجان في دار في ايديها كانت الدار للزوج وان اقاما  
البينة يقضى ببينة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء اقاما البينة  
يقضى بها للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح فاقامت المرأة  
البينة ان المتاع لها وان الرجل عبد ها و اقام الرجل البينة ان المتاع  
لها وان الرجل عبد ها و اقام الرجل البينة ان المتاع له وان تزوج المرأة  
بالف درهم فتقدها فانه يقضى بالرجل والمرأة ويقضى لها بالمتاع ايضا  
كما قلنا في الدار وان اقام الرجل البينة انه حر الاصل يقضى له بالحرية والمرأة

والمتاع

والمتاع ايضا لانه في متاع النساء يحتاج الى البينة وان كان المتاع مشكوكا  
للرجال والنساء جميعا يقضى له بحريته ويقضى للمرأة بالمتاع لان بينة المرأة في المشكوك  
لانها خارجة ولو ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرته من الصدق حال صحتها  
واقام الوارث بينة انها ابرته في مرض موته فبينة الصدق ولو قيل بينة الوارث  
ولو ادعت المرأة المبرأة من المهر بشرط و ادعاها الزوج مطلقا **واما البينة في بينة**  
**اولى** ان كان الشرط متعارفا صح البراءة بعد وقبل بينة الزوج اولى ولو اقامت  
المرأة بينة على المهر على ان تزوجها كان مقاربتك الى يومنا هذا واقام الزوج  
بينة انها ابرته من هذا المهر الذي تدعيه فبينة المرأة اولى **في جامع القوي**  
رجل ادعى عبد امثلا في يد رجل انه له او تصدق عليه وقضى و ادعت  
المرأة ان ذاليد تزوجها على ذلك الصدد وقبضته وتزويها يحكم اليوم سيف الصدد  
بينها نصيبين والمرأة نصف قيمتها ايضا على الزوج تيمما للمهر وعند حجر يحكم  
بالصدد لمدرى الشراء والمرأة جميع قيمتها على الزوج ومحل المسئلة **شرح الجمع**  
فصل ما يبرعه الرجلان **بينة** في يد امرأة اقام رجل بينة على ملكها واقامت  
هي بينة على ان تزوجها ملكها منه مهرها من عشرين سنته فليس يدفع من باب البينة  
المقتضات **في القيد** وفي **الخلاصة** من الدعوى يوم الموت لا يدخل تحت القضاء  
حق لو ادعى رجل ان اباه مات يوم كذا فقضى به ثم ادعت امرأة على هذا البينة  
تزوجها بعد ذلك التاريخ يوم تقبل البينة ويقضى بالنكاح ويوم القبول يدخل تحت  
حتى لو ادعى رجل على امرائه ان قتل اباه يوم كذا وقضى القاضي به ثم ادعت امرأة  
بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا تسمع انتهى **جامع الفصلين**  
العاشر ادعت امرأة انه تزوجها في حب منه كذا وتزويها في تركته وبهذه  
ان عودتها ماتت في صغر تلك السنة لا تقبل لانهم يشقون الموت والموت لا يدخل تحت  
الحكم ويثبت النكاح والمهر في تركته انتهى **كتاب الطلاق** اذا اخلع امراته  
اقام البينة انه كان مجنونا وقت الخلع واقامت المرأة بينة على انه كان عاقل



فبينت المرأة اولى ولما اذا كان محيونا وقت الخصم فاقام وليه بينت ان كان  
محونا وقت الخلع واقامت المرأة بينت على ان كان عاقلا فبينت المرأة اولى **في الدار**  
**والفر** ولا اصل في ذلك ان بينت كون المصنف عاقلا او لم يكن بينت كون محونا  
او مخلوط العقل **رجلان** شهدا ان فلانا قد مات وهذه قد كانت امراته وشهد  
افران ان طلعتا قبل الموت **قال** الشيخ المذكور ابو بكر محمد بن القصر شهود الزوجين والى  
القاضي الامام على السفي شهود الطلاق والى من فصل الدعوى وتخالفا الشهادة  
**قاضي خان** ادعت امرأة نكاحا على رجل فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما  
اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة انها اختلعت منه تقبل بينه وان قال  
الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال مات زوجها قط فلما اقامت المرأة البينة  
على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه **قال** الامام رضي الله عنه  
كان ينبغي ان لا يسمع بيشة من باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء ودعوى **قاضي**  
**خان** فيها ايضا امرأة ادعت على ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه  
وطلبت الميراث فحضر الابن فاقامت البينة ثم ان الابن اقام البينة ان اباه كان طلعتا  
ثلاثا وانقضت عدتها قبل موته تقبل بينه الابن في الصحيح وان كان الابن قال حين  
ادعت لم يكن تزوجا لم تكن زوجا لم تكن طلاقا تقبل بينه وفيها ايضا امرأة ادعت  
على زوجها ان طلعتا ثلاثا واقامت البينة والزوجه تخدع ثم ادعى الزوج انه تزوجها  
بعد ما اعترفت انها تزوجت بالحل وحل النكاح لا يسمع منه هذا الدفع في  
الفصل العاشر **الفصلين** برهنت على طلاق ثلاث وبوعد الزوج انها اقرت  
بعد الطلاق الثلاث انها اعترفت وتزوجت باخر ووصل بها وطلعتا ونقضت  
عدتها وتزوجت وهي امراته اليوم فقد قيل هذا ليس بدفع والصحيح انه  
صحيح **رجل** جعل امراته يدها على ان لم يوصل اليها تنقنها في وقت كذا  
في تطلق نفسها متى شئت قضى ذلك الوقت فارادت ان تطلق نفسها فاختلعتا  
في وصل التنقن في ذلك الوقت فبرهنت انها اقرت ان لم يوصل اليها تنقنها

قبل ويندفع دعواه ولو برهنت انها اقرت ان لم يدفع اليها تنقنها لا تقبل لجواز ان يكون  
وكيل دفع اليها وقبل تقبل في الوجهين لان دفع ويندفع فعدا لا ترى انه لو جلف ليعطين  
فلا ناهقه فامر غير فاعطاه لو شهدا ان ان مات وهذه امراته واخران ان طلعتا  
قبل موته **وقال البقائي** بينت الزوجة اولى **وقال** على السفي بينت الطلاق  
اولى وقيل لو كانت المرأة تدعي عقد بين يفتي باوليوية الزوجية والافناء لوليت  
الطلاق وقيل لو انكر وانكاحها اصل لم يكن هذا دفعا لدعواها ولو لم ينكر وانكاح  
النكاح وانما انكر وانكاحها بان قالوا لم تنك زوجة له عند موته او لا ترى بالزوج  
او نحوه فهذا دفع انتهى مات عن زوجته واو لا من زوجة اخرى وادعي  
الاولاد انها كانت حراما قبل موته بيشة اشهر واقاموا بينت واقامت المرأة بينت  
انها كانت حلالا وقت الموت فشهد المرأة اولى ولو قال لامرته ان شئت  
مسكرا بغير ادتك فامر بك بيدك فاقامت بينت على وجود السرطان اقام الزوج  
بينت ان كان باذنها فبينت المرأة اولى من باب البينتين المتضادتين **في القصة** ولو  
قالت المرأة ان ابانا اقرها على نفسها قبل موته بيشة فقالت ان زوجها اقر  
مرض موته اني حلال عليه فهذا دفع ولو انكر وانكاحها فبرهنت عليه فقالوا ان ابانا  
طلعتا ونقضت عدتها قبل موته قال السفي فهذا دفع **وقال البقائي** لا يقبل الادعاء  
النكاح املا لا يكون دفعا ولا يدفع **رجل** ادعى ان زوجها قال كانت في نكاحي  
اليوم موتها فبرهنت وشهدا انك قلت قبل هذا الوان موته وان  
من بودي نزعيرات بودي قيل ويندفع ويكون قوله هذا اقرار بانها ليست  
امراته وقيل ويندفع ولا يكون قوله هذا اقرار بعدم الزوجية كما قال ان  
كان فلان في الدار لذهب اليه لا يكون اقرارا ان يكون ليس فلان في الدار  
لا محالة على ما ذكرتم مفهوم كلامه وظاهر المذهب عندنا ان المقيم للشيخ  
قالوا انك قلت كانت امراتي الا اني طلقتها لا يدفع لان الزوج اثبت انكاحها  
بالبينتين يوم الموت وما بينتة الدار لا ينافي ذلك لجواز ان طلعتا ثم تزوجا



برهن على بطلانها برهن انما خالها بغير دفع لولم يوقنا وقت احدتها فقط ولولا  
 وتاريخ الخلع استبق لا يندفع فيرد بينها برهن انما تزوجها في غير شهر كذا وبرهن  
 انما افر بعد هذا التاريخ بطلانها استمر افعالهم عليه وليست بامراته فهذا دفع  
 حتى يحلف انما لم يرد بها الطلاق فلو نكل يندفع في الفصل في الفصل **باب النفقة**  
 اذا ادعى الزوج الاعسار كان القول له وعليه نفقة المعسرين اذا اقامت  
 بيته على انه مؤسر فانه يقضى عليه نفقة المؤسرين وان اقام البيته فينبطه الا ان  
**قاضي خان** ولو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المفروض او في الزمان  
 بعد فرض القاضي النفقة كان القول قول الزوج وان اقام البيته فينبطه الا ان  
 لانها ثبتت الزيادة **خاتمة** واذا بعث الرجل الى امراته بشوب فقال الزوج هو  
 وقال هو من الكسوة وقالت المرأة هي صلة كان القول قول الزوج وكذا لو اعطاها  
 دراهم فقال هو نفقة وقالت المرأة هي هديته كان القول قول الزوج الا ان تقيم  
 المرأة البيته على ان ما بعث اليها هديته وان اقام جميعا البيته فالبيته يقضى الزوج  
 وكذا لو اقام كل واحد منهما البيته على اقرار الاخر كانت البيته بغير الملك **قاضي خان**  
 وفي الخلاصة اذا بعث الزوج اليها ما باقتالت هذا هديته وقال الزوج هو  
 فالقول قول الزوج والبيته بينهما ايضا ولو اختلفا في قيم الاب كان القول  
 الاب والبيته بغير الاب **في الزايد** الاب اذا اتفق مال ولده الغايب على نفسه  
 فخر الابن وادعى ان الاب كان مؤسرا وقت الاتفاق وانكر الاب يعتبر حاله وقت  
 الخصومة فان كان الاب مؤسرا وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا وان اقام  
 البيته على دعواه كانت البيته بغير الاب لانها اثبت امرها **قاضي خان**  
**والزايد** هل يرضى ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له القاضي النفقة  
 عليه فانكره نك الرجل فاقام الزوج البيته على ما ادعى وقام المدعي عليه البيته  
 على رجل اخر ما بوه الزم في نك الرجل نكرا البيته فينبطه الزم ويثبت نسبته الذي  
 اقام عليه البيته انه ابوه ويفرض عليه النفقة ويطلب بيته الا في باب ما يبطل

الدعوى قبل القضاء منه قاضي خان **كتاب الرضا** لو شرط على الظير الرضا  
 بنفسها فان رضعت بغير شاة فلا امر لها ولو اختلفا فالقول لها مع يمينها  
 استمسنا ولو برهن اهل الصبي على ما ادعوه فلا امر لها وتاويل المسئلة  
 ان شهد انها امرضعت بغير شاة لا يثبت نفسها **اما** لو اكتفيا بقولها ما  
 يثبت نفسها لا تقبل شهادتها لقيامها على النقي مقصورا بخلاف الاول لا في النقي  
 دخل في ضمن الاثبات ولو برهننا فينبطه الظير او في آخر الفصل الثاني عشر  
**كتاب العتاق** لو ادعى الورثة غلاما انك كنت ملك ابينا الى يوم الموت  
 ونحن الورثون فاقام العبد بيته الى كنت ملك فلا في اخر اعترقى بغير بيته  
 وينتصب الخصم في الغايب في اثبات الملك لان ملكه شرط عقده فينتصب خصما  
 عند في اثبات الملك واعترقى ثم اذا ادعى الى كنت عبد فلا في اعترقى في قضى  
 القاضي به ثم اقام اخر البيته انك جدي لا تقبل لان ذلك قضاء  
 على الناس كافة فصاير كان الناس حرة ولا ادعى العتق واقام البيته  
 عليهم فانه لا يقبل كذا هي **شتم الاحكام** لو ادعى قنا في يد اخر فقال  
 ذواليد هو ملكي وحرته واقام البيته فينبطه ذي اليد والى بالاتفاق **جامع**  
**الفتاوى** واذا اقام عبد البيته على الذي في يده ان فلانا اعتقه  
 وهو ملكه واقام الذي في يده البيته انه لفلان الغايب او دعاه عنده  
 فانه يقضى بالعتق فان قدم فلان الغايب واقام البيته انه عبد  
 لا تقبل بيته والعتق اولى ولو قامت الحارة بالبيته على رجل اخر  
 اعتمها واقام اخر كمينته انها لراعتقها الذي في يده كان العتق اولى  
 عبد في يد رجل اقام البيته انه عبد اعتقه وهو ملكه واقام رجل  
 البيته انه عبد والى في ملكه قالوا الولادة اولى رجل اعترقى اعتقه فثبت  
 مولاهما ولها ولد وقالت المولى اعترقى قبل الولادة والولد حر وقال المولى  
 لابل ولدت قبل الاعتراق والولد عتيق ذكرنا لاطي ان كان الولد في يدها



كان القول قولها وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان الولد في اليتم  
فكذلك يكون القول قولها لانها تدعى بالولادة في اقرب الاوقات وفي خبر  
الولد ولو اقاما البينة فيبنيها او لوان بينة المولى قامت على نفي الحق  
قامت على اثبات الحريم وكذا في هذا في الكتاب **واما** التدبير القول يكون للمولى  
لانها تصادق على ريق الولد وكوفي المتفق عنهما انه قال ان كان الولد  
غير نفسه يرجع اليه ويكون القول قول الولد وان كان لا يصح كان القول  
لمن هو في يد منهما وان اقاما البينة فيبنيها او لوان ذلك لو كان مكان الاعيان  
كتابة ثم اختلفا في الولد **رجل** مات وترك مالا وبنين فاقام رجل البينة تدعى  
الموت كان عبده فاعتقده وان ولايته لم ترق قامت البنت البينة انه  
كان حرا الاصل وذكر في الولاة الاصل ان البينة بينة البنت **دعوى قاضي**  
**خان** اقامت بنتين مولاهما بوجه في مرضه وموته وهو عاقل واما  
الورث بينة انه كان مخلوق العقل فبينة الامتد اول **دعوى** امتد في يد رجل  
اقامت البينة انه بوجهها وهو عاقل واما اقامت البينة انها ولدت منها  
وهو عاقل واما اقامت البينة على مثل ذلك في الذي في يد **دعوى**  
**قاضي خان** امتد في يد رجل قالت انا ام ولد لفلان او مديونة او مكنته  
او اعتقني فقال في اليد انها ملكي فالقول قول **وقال ابو يوسف**  
القول قول الامة والمقر له ولو صدقها المقر في انما اعتد له وكذا في  
الاستيلاء او العتيق فالقول قول ذي اليد شرهما فلان وقالت الامة  
اعتقني فلان واما كل واحد منها البينة فيبنيها العتيق او لوان اذ اكان  
يد المستوي قبض معين **في الخلاصة** اختلف المولى مع الكتاب في قدره  
الكتاب والقول قول الكتاب مع غيره اذ في وقال لا يخالفان **في**  
تنقيح الكتاب وان اقاما البينة فيبنيها المولى او لوانها ماتت الوفاة  
اذا ادعى شخصان ولا ميت ووجه كل منهما انه اعتد بقضي بالولاة

والبرار

والبرار لها الجواز الاشتراك فيه كما في الملك **دعوى** ولو سبقت  
احدهما وقضى به الم تقرر الاخرى كذا في كتاب القضاء **الاشباه** اذا  
اختلف المولى مع الكتاب في صحة الكتاب وفسادها فالقول للمولى على الصحة  
والبينة بينة من يدعي الفساد **تمت الدعوى** ولو قال المولى كاشك  
على نفسك ووف مالك وقال الكتاب عليها واختلفا في قدر من التيم  
فالقول للمولى والبينة للمعد **وجو كالموقف** دار في يد رجل بوجه  
اخر انها وقفت عليه وبرهن قيم الوقف انها للمسلم فان ارجا  
فلما بقوا لا فيهمها نصفان **وقف** بين اخوين مات احدهما  
ورقي في يد المولى واولاد الميت ثم المولى بوجه في يد واحد من اولاد الاخر  
الوقف بطنا بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد  
تقبل ويصوب خصما عن الباقي ولو برهن اولاد الاخر ان الوقف مطلق  
عليك وعليها فبينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن اول **دعوى** القضاء  
بالوقفية يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المولى على وقفية ارض  
وحكم القاضي على وقفتها على ذي اليد ثم ادعى اخر انه ملكه لا تسمع دعواه  
**جامع الفتاوى** وفي الفصولين القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على  
كافة حتى لو برهن المولى على وقفية ارض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى  
اخر انه ملكه لا تسمع دعواه فحمل لقضاء بجهة الاصل وتقبل لا يكون القضاء  
بالوقفية كقضاء بجهة الاصل حق لولاد في ارضه ملكه تسمع دعواه فحمل  
لقضاء الملك **في مشتمل الاحكام** قبول ذوي اليد بوجه على الوقف  
فبرهن الخارج على الملك بحكم الملك للخارج فلو برهن المولى بعد على  
الوقف لا تسمع لانه المولى صار مقبضا عليه مع من يدعى تلقي الوقف  
وعند اب يوسف تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخارج  
على الملك وقولها يفتى وفيه ايضا ادعى ملكا في ارضه المولى يقول



وقفه زيد على مسجد كذا وكلم يدعى فلوا دعي متوالا على هذا الذي  
انه وقف على مسجد كذا من جهته بغير نقل او المقضي عليه هو من هذا الوقف لا يطلق  
الوقف وقد ايضا ادعى على حال هذه الدار التي في يد وقف مطلق وقد في اليد  
ادعى ان بايعي شواها من الوقف واقاما البينة فيمنه اولى ثم اذا ثبت ذلك والبت  
سابقا على الوقف فيمنه اولى ولا يثبت الوقف اولى وفيه ايضا متوالا الوقف ادعى  
على وارت وقفه الذي في يد المحرور انه وقف على كذا وقفا صحيحا واقام  
البينة واقام الواجب بيقينه على فساد الوقف فان كان الفساد بسبب طر في الوقف  
مفسد فيمنه الفساد اولى لان الكثر اثنان وان كان اخص في كل اوجه فيمنه  
اولى ادعى على حال هذه الدار التي في يد وقف عليه مطلقا وقد في اليد ادعى  
ان بايعي شواها من الوقف وادعى واقاما البينة فيمنه الوقف اولى وقيل ان  
ذو اليد تاريخا سابقا فيمنه اولى من مدعى الوقف في باب تبين المتضادين **الفصل**  
**كتاب البيع** اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعى المحرم والآخر يدعى الفساد فاما  
فاسدا او اجلا فاسدا كان القول قول اى مدعى المحرم والبينة فيمنه الفساد  
باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمخوف في صدق العقد  
بان ادعى انه اشواه بالف درهم وطلوعه من يد المدعى البيع بالف درهم فمضى  
في ابي ج في ظاهر الرواية القول قول مدعى المحرم ايضا والبينة فيمنه الآخر  
كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول مدعى الفساد **شمس الاحكام** وان  
اختلف العاقدان فادعى البائع ان البيع كان بائنا في ظاهر الرواية ادعى  
في القول قول من ينكر الخياد وعنده في رواية ان كان البائع يدعى البيع بشرط  
الخياد لنفسه كان القول قول مدعى خياده القول قول مدعى الخياد والبينة  
فيمنه الآخر فان كان المشتري يدعى الخياد لنفسه والبائع يدعى المشتري كان  
القول قول البائع في قول ابي ج في الرواية فان ادعى احدهما البيع  
غير طوع والآخر غير كره اختلفوا فيه والصحيح ان القول قول من طوع

والبينة

والبينة بيقينه يدعى المحرم وقال بعضهم بيقينه الطوع اولى في الحكم  
البيع الفاسد **قاضي خان** ادعى البيع مكرها فبرهنه المشتري على  
على تسليمه او اخذ عند طوعا يندفع من الفصل العاشر **الفصل**  
وفي ايضا ادعى البيع مكرها فقال ذو اليد انه ساوم مدعى بغير طوع  
اجلاء منه للبيع هل يندفع استغنى ابو الفضل الكرماني عن هذه المسئلة  
فتردد وقال بعد ما تامل اياها ما وجدت نصا والدلائل فيها  
**شها** ما يقتضي كونه اجارة **وهنا** ما لا يقتضي فيمنه ان يتأمل  
ويعمل بما يجيد المستحق اذا اقام البينة على الملك المطلق واخذ المحرم  
بعض الباعث على البعض بالبينة والقضاء ثم ان المرجوع عليه اراد  
الرجوع على البائع فقال ان هذا المخرج على ملك بايعي وليس المستحق  
الرجوع عليه واقام البينة على ذلك تقبل ان يخص المستحق وان لم يكن  
بائع المرجوع عليه حاضرا الا انه ينتصب خصما في بايعه واقام المستحق بغير  
بينة على المتاج عنه لا تقبل ان البينين على المتاج اذا وجدنا تقبل بيقينه  
فهي باظهار ان ذا اليد كان هو البائع فكان يثبت اولى **رب الدين** اذا  
اقام البينة على ان الوتر باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين  
الوتر ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذ الثمن واقاموا البينة فيمنه  
رب الدين اولى لان يثبت الضمان عليهم وهم ينفون والبينات للراي  
وكذا يدعى الخارج انه اشترى الدابة من فلان تحت في ملكه واقام صاحب  
اليدين البينة انه اشترى من فلان فثبت في ملكه يقضوا لصاحب اليد اولى  
المشتري معايبا والبائع مع الوفا والقول للبائع وان اقاما البينة فيمنه  
مع الوفا **شمس الاحكام** وفي قاضي خان في احكام البيع الفاسد ادعى  
احدهما مع الوفا والاخر معايبا كان القول قول مدعى البيع الملك  
والبينة بيقينه مع الوفا اما ان يقصر هناك قال البعض او سعا فاسدا



بعضهم فان اعتبر بيعا فاسد كان القول في يدى الصديق **وان اعتبر بها**  
 كانت البيعة بيننا البيع الا ان في الرهن والبيع اذا ادعى احدهما البيع والآخر  
 الرهن كان القول قول من يملك البيع انتهى اذا اقام البائع البيعة على المشتري  
 والمستوى على الاقالمة في البيعة الا قال له ليطل بيعة البيع باقرا على اقام  
**شتم الاحكام** عتدي يد رجل اقام البيعة على جليل انه باع منها بالقي  
 درهم و اقام احد الرجلين البيعة انما اشتراه منه بالف درهم ذكر في المستوى ان  
 يقضى بيعة الذي العبد في يد **فصل** دعوى المتقول **دعوى قاضي**  
**خان** وقيل ايضا عتدي يد رجل اقام رجلان كل واحد منهما البيعة انما باعه  
 من الذي في يد بيعا فاسدا فانه ياخذ من العبد قيمته منها يقضى اذا  
 شهدوا على اقراره فان مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان وان كانت  
 البيعتان شهدا على معاينة البيع والقبض فان كانت العبد مستهلكا اخذ قيمته  
 فصفين ولا شيء الا غير ذلك **قال** روى عنه ويصح ان يكون في الغصة كونه  
 وفيها ايضا عتدي يد رجل اقام هو البيعة على جليل انه باع منها بالقي درهم  
 فالبينة بيعة الذي العبد في يد رجل اذا اقام بيعة انما باع من شيء كذا في مكان  
 كذا فاقام المشهود عليه شاهدين ان لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان الذي  
 ذكره الاول في مكان في مكان كذا لا تقبل هذه الشهادة لانها قامت على  
 لا قولهما ما كان في موضع كذا في صورة ومعه ولم يكن في مكان في مكان كذا كان  
 اثباتا فهو نفي معنى لا يقتصر نفي ما قامت عليه البيعة الاولى **في شهاد**  
**التهم** ولو اقام بيعة على دار في يد رجل انما اشتراها منه في البيعة  
 وفقد الثمن و اقام ذوا البيعة ان فلانا او عتديها اياه فلا حصص  
 بينها **دعوى جامع الفتاوى** وقيل باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى  
 عينا و اقام بيعة على الدار عاه و اقام المشتري بيعة ان قيمة الكرم في ذلك  
 الوقت مثل الثمن في البيعة الغيب اولى والاصل في ذلك ان بيعة الغيب اولى من بيعة

نحو  
 بل كان في مكان  
 في هذه الحالة في موضعين  
 من رواية  
 ٢٠٠

كون

كون القيمة مثل الثمن لانها ثبت امرنا ايلا ولا يثبت الفساد وان خرج بيعة  
 الصحيح من باب القول وعدمه من شهادات **الدعوى الغرر** وادعى عليه  
 بان المستلحق خلافه وقد ادعى بها بخلافها **قال في القصة** من باب الاختلاف  
 بين المتبايعين في الصحة والفساد **ادعى** عليه خروج في يد اربعة منها اربعة  
 ذوا البيعة انما اشتروها منه وصيد على القيد و اقام الذي بيعة ان قيمته اربعة  
 ما ثبت ذوا البيعة فقبل البيعة المشتري للزيادة اولى **وقال** كثير من المقيدين لعدم القيمة  
 اولى **ادعى** دارا او قال انه ملكي باع مني حال بلوغه وقال ذوا البيعة  
 حال صفرك فالقول للمدعي ولو يورثها تقبل بيعة ذوا البيعة في الفصل العاشر  
**في الفصول** باع ضيقة ولان اقام المشتري بيعة انما باعها في صفه على  
 الثمن والابن اقام بيعة انما باعها في حال البلوغ في بيعة الشئى اولى وقيل  
 بيعة الابن اولى ولو اقام البائع بيعة انما باعها في صفه في اقام الشئى  
 بيعة انك بعته بعد البلوغ في بيعة الشئى اولى لانه العاقل باع ملك القيد  
 وسلم ثم ادعى المالك الرديح في بيع وادعى المشتري اجارة و اقام البيعة  
 المشتري اولى لانها لم يرد اقام احد الخارجين البيعة انما اشتراه في ذلك  
 الاخر بيعة انما لم يرد فيها نصفان من شهادات **جامع الفتاوى** دار في بيعة  
 ادعى عتديها ملكه باعها زيد من بركة عاتية دينار وادعى بركة ملكه باعها  
 بالف درهم و اقام البيعة قال ابو يوسف يقضى بالدار بينهما ملكا بغير بيع ولا شيء  
 من الثمن وعند غيره يقضى بالملك والبيع لكل واحد في النصف بنصف الثمن **حيات**  
 عتدي يد رجل ادعى ان ثلثا من ثمنه اشتراه منه و اقام بيعة بلان ثلثها  
 بالخيار ان شاء اخر نصف العبد بنصف الثمن الذي شهد به بئس ويرجع  
 بنصف ثمنه ان كان دفعه وان شاء ترك وان اراد فهو لا يستحقها انما  
 وان لم يذكرها في اواخر احوالها لكان العبد يدا حدها في بيعة ذوا البيعة  
 وان لم يكن في ايديها بان كان في يد ثالث وادعى احداهما في بيعة ذوا البيعة

الاطنين  
 باع مني



# وقف لله تعالى

وقف

في الدار والمقبر  
 صاحب الفصول في البيع والشراء في المصارف  
 وأما في أحدهما إلا أن يكون في البيع والشراء في المصارف  
 لأنه يمكن من قبضه على ما ذكر في المصارف على حق شرايه ولا يستوي في البيع  
 فلا ينقض البيع المأثرة بالشك ولو كان البيع في يد بايعه فهو من قبضه من قبض  
 شهر وربعين الأثر على الشراء من قبضه من قبضه عشر أيام فذو الوقت الأول أولى  
 ولو كان البيع في يد بايعه من قبضه من قبضه عشر أيام فذو الوقت الأول أولى  
 أثبت لبيع يد ولو برهن في يد بايعه من قبضه من قبضه عشر أيام فذو الوقت الأول أولى  
 قبضه بلا توقيت أو برهن على الشراء ولم يذكر الشهود القبض فالبيع له إذ يد  
 في الحال تدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ ضمنا ولا يدري من قبل  
 قبضه الخارج أو بوجه فلفت اليقين وتخرج ذو اليد من القاعدة في الحال  
 ولو كان البيع في يد بايعه ولم يوقت فذو الوقت أولى إذ القبض امر جاز  
 في حكمه وحدوثه وقت القضاة به إلا أن يظهر قدم الآخر في هذه الفصول  
 لو وقتا للشراء ووقت أحدهما سبق فلا سبق أولى إذا الآخر وفي هذه  
 الفصول لو وقتا للشراء ووقت أحدهما سبق فلا سبق أولى إذا الآخر صار  
 مستويا كما شراها صاحب قبله فلم يخرج لأحد ولا قبضه الفصل الثامن  
 وأما إقام كل واحد منهما بالبينة لما يعبر على الشراء من آخره كذا في أحدهما  
 فيها سواء إلا أنها يشك الملك لما يعبر فيها فبصير كما حضر ثم يخبر كل واحد  
 منهما بحقه في أخذ المصنف كذا ذكرنا في وقت واحد في البينتين وقتا  
 ولم يوقت الآخر في قضى بينهما فبصير أيضا لأن توقيت أحدهما لا يدل  
 على تقدم الملك لغيره أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البايع واحدا  
 لا يخفى اتفاقا على أن الملك لا يتلقى إلا من جهة واحدة فإذا أثبت أحدهما تاريخا  
 يحكم به حق يتبين أنه تقدمه شراء غيره كذا في المصارف من الدعوى وأن

وقف

أقام

# وقف لله تعالى

وقف

أقام كل واحد منهما بالبينة على الشراء من آخره وأحدهما سبق أثبتت  
 روايات الكتب في ذلك قال المولى في شرح المتن وأقام كل واحد  
 ببينة على الشراء من غير الذي يدعي الشراء من صاحبها سواء حتى يرجع  
 عين الذي يدعي الشراء من يكون بينهما فبصير سواء كان تاريخ أحدهما  
 أقدم أو لم يكن لأن كل واحد منهما يثبت الملك لما يعبر ملك بايعه مطلق  
 ولا تاريخ فيه فثبت لكل واحد منهما البايعين ملك مطلق فيكون بينهما فصار كما  
 إذا حضر البايعان وأدعى الملك من غير تاريخ وكذا لو ذكر أحدهما تاريخا دون  
 الآخر فها سواء لا يخرج بالتقدم حقيقة فكيف يتخرج بالاحتمال بخلاف ما إذا  
 كان الملك لها واحد حيث يكون أقدم تاريخا أولى انتهى والمنقول عن المصنف  
 الأسبق وأما في الفصل الثامن من الفصول في قبضه الميسر **أدعيها الشراكل**  
 من رجل أو من واحد وأخرها وأحدهما سبق تاريخا فلا سبق أولى قال صاحب  
 الفصولين والذي يقره المان الأصوب هو أن لا يعتبر سبق التاريخ في صورة التلقي  
 من اثنين إذا لا تاريخ لا يتدأ ملك البايعين قنارخ المشتري لا يعتد به مع تعدد  
 البايع فصار كأنها حضر وبرهن على مطلق الملك بلا تاريخ **وفي التواريخ**  
 عتد في يد رجل برهن على رجل أنه كان لفلان اشتراه منه من قبضه عشر  
 أيام وبرهن ذو اليد على أنه كان لآخر اشتراه منه من قبضه شهر بكذا وسماه  
**قال** الثاني في قولنا الثاني هو لا سببها تاريخا وهو ذو اليد **وقال** محمد  
 في قولنا الآخر هو المدعي وعلى قياس قول محمد ولا هو لغيره البينة لا سببها  
 تاريخا وعلى قياس قول الثاني أولا هو المدعي انتهى **وفي قاضي خان**  
 في الدعوى وأن أدعيها الشراء كل واحد منهما من رجل فأقام أحدهما البينة  
 على أنه اشتراها من فلان وهو يملكها وأقام الآخر البينة أنه اشتراها  
 من فلان آخر ويملكها وأقاما فان القاضي يقضى بينهما وأن وقتا فصلا  
 الوقت الأول أولى في ظاهر الرواية وأن وقت أحدهما دون الآخر

وقف

مدام  
 عليه



يقضي بها التقاطا وان كان احدهما ينفق والاخر الى متى **اقول** فعلى هذا  
ينبغي ان ينفق لا ينفق تاريخا كما لو ادعى المزاع واحد لا العمل نظاما والاول  
الا انه خالف لا اذهب اليه الويلعي ولو ادعى الشراء من اثنين وارحاهما  
الباعين يعتبر بالاجماع الخارج وذو اليد او ادعى الشراء من اثنين وارحاهما  
وفي تاريخ احدهما حاله بان يرهق الخارج انما اشواه من زيد عند سنده  
ذو اليد انشاه من بكره عند سنده وتبين شكوا في الزيادة حكم الخارج وهذا اذا  
ادعى الملك بسبب فلو ادعى احدهما الملك بسبب اخر والاخر مطلقا  
بان ادعى الخارج ملكا مطلقا من سنده وادعى ذو اليد ملكا بسبب الشراء  
من بكره عند سنده وهو يملك حكم الخارج لان ذا اليد خصم غير بايعه  
الملك له لا يمكنه ان يتصرف في بيعه حضر ويرهق على مطلق الملك  
والبيع بينه اذ المشتري يبيع بايعه في التقدير ولو كان كذلك ينفق الخارج  
كذا هنا وكذا لو رهن الخارج على الملك بسبب مؤخر بايعه وتبين  
انه ملكه مطلقا مؤخر بايعه سنده فهو الخارج ايضا اذ الخارج خصم غير بايعه  
على عامر وكانه حضر ويرهق على مطلق الملك ويرهق ذو اليد على مطلق  
الملك فهو الخارج كذا هنا ولو رهن على ادعياء واخر الا ان احدهما  
ذكر تاريخا معلوما وذكر في الاخر شاه من بكره ذلك قبل تاريخه هل ثبت به السابق  
بهذا القدر ذكر في فوايد شيخ الاسلام برهان الدين انه ثبت به السابق  
فانه قال لو ادعى المشتري من واحد ويرهق الخارج ان شاه اسبق ولم  
يعرف ذو اليد فهذا من الخارج يكفي للسبق وفيه ايضا في دعوى النكاح قال  
احدهما نكاح يشترط بوجه استهين قدر سينده باشد جورة تاريخ معين ذكر  
تلكه ذكره حين لفظ كواه كذا في حكمه له بها **في تاريخه** **الدين** **الخارج**  
وذو اليد لو ادعى الشراء من واحد ولم ير خافقال احدهما بيع من يثبت براه  
بيع توبه است ويرهق على هذا فهو الى اخره **قارن الدين** **الخارج**

السبق بهذا القدر لا في البيع ولا في النكاح مالم يقولوا ان العقد كان في رخصه  
وعقد الاخر كان في سعيان تلك السنة **ثم قال** شايخنا المتقدم كانوا يثبتون  
السبق بثبت هذا القدر بلا بيان ولكن وجدنا في بعض الشروط انه لا يثبت  
الخارج ونحن على ذلك **اقول** الا صوب عند ان يثبت السابق بهذا القدر  
بلا بيان اذ الفرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا القدر يكفي فيه **ادعي عينا**  
انه له شاه من زيد بتاريخ كذا فيرهق ذو اليد ان زيدا ذلك اقر قبل  
شرايك ان هذا العين ملك اخيه وصدق اخوه وانا شريته في الاخر  
ولم يبين تاريخ الاقرار يجوز ويكفي قبل شرايك من الفصل **القائم** **المعصوم**  
ادعى احدهما الشراء من رجل والاخر المحدث والعقب من غيره والثالث المبرأ من  
والرابع المصدق والعقب من اخر قضى بينهم ارباعا الا انهم يتلقون الملك  
من بايعتهم فيجعل كأنهم حضروا واقاموا البيعة على الملك المطلق وان اقام  
الخارج البيعة على الملك المطلق وان اقام الخارج البيعة على الملك المطلق  
وصاحب اليد البيعة على الشراء منه كان صاحب اليد اولى لان الاول  
ان كان يدعي اولى الملك فهذا ملحق منه وفي هذا لا تناقض فصار كما اذا  
اقر الملك ليدعي ادعى الشراء منه وان اقام كل واحد منهما البيعة على امره  
من الاخر ولا تاريخ معهما تبارت البيعتان وتوكل الدار في يد ذي اليد  
عند ابي حنيفة وعند ابو يوسف وقال محمد ينفق بالبيعتين وتكون الخارج  
لا العمل بها ممكن فيجعل كأنما شترعه وذو اليد من الاخر وقبض ثم باع لاون  
القبض لالة السابق ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان  
في العقار عند ولها ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبايع فصار  
كأنها قامت على الاقرار وفيه التهاون بالاقرار كذا هو صانع لو شهدت  
البيعتان على نقد الثمن فالالف بالالف قصاص عندهما اذ استقر  
لوجود قبض مضمون في كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالتقصا



من ذهب من وجوب الثمن عنده ولو شهد المرقبان بالبيع والقبض تباركا  
بالإجماع وإن وقت البينات في العقار ولم يتساقضا وقت الخارج  
اسبق يقضى لصاحب اليد عندها فيجعل كأن الخارج استوى ولا  
ثم باع قبل قبض صاحب اليد وهو في العقار عندها فيجعل كأن  
يقضى للخارج لأنه لا يصح بيع قبل القبض فيقر على ملكه وإن ابتاعها  
يقضى لصاحب اليد لأنه السعي جاز في القولين وإن كان وقت صاحب  
اليدين سبق يقضى للخارج في الوجهين فيجعل كأنه استواه ذو اليد قبض  
ثم باع ولم يسلم أو سلم ثم وصل اليد بسبب آخر باب ما يدعي المخلو **المحرر**  
أدعى أنه استواه من أيدي من عشرين سنة والاب يت للمحال فأقام ذو اليد  
بينه أنه مات من عشرين سنة تسع وقال له الحافظ لا تسمع قال صاحب القيد  
والصواب جواب الحافظ فينبغي أن يحفظ فأنه كان يحفظ زمان الوقت لا قبل  
تحت القضاء **م دعاوى جامع الفتوى** أدعى في شريته أيت بره  
ذو اليد أنه ملك أميد الموتة فينته الشراء **أولى من الفصل العاشر من الفصل**  
الذي عليها وأقام البينة فقال المدعي عليها في شريته كانت فقال المدعي  
نعم ولكن كنت صبيها وقال المدعي عليها بل كنت بالغا وأقاما البينة فينته  
الصبا **أولى باع أرضا فأدعى أخوه على المشتري أن البايع بعتوه وأنما**  
فيها وقال المشتري بل عاقل وأقاما البينة فينته الفتوة **أولى من دعاوى**  
**جامع الفتوى قلت** وهذا مخالف لما في الدرر والمغز في أن يفتكون  
المتفرق عاقل **أولى من يثبت كونه جنما** ادخلوا العقول **وفي القيد** باع أرضا  
فأدعى أخوه على المشتري أن البايع بعتوه وأنما وصيه وقال المشتري  
بل عاقل وأقاما البينة فينته القيد **أولى من قال** ولو ظهر جنونه وهو متفق  
بحد الإفاقة وقت بيعه فالقول له فينته الإفاقة **أولى من يثبت الجنون** عن  
أبي يوسف أدعى شراء الدار فتشهد شاهدا أنهما كانا جنونا عند باعها في آخر

خطه  
بينة كونه من ممتلكاتها **أولى من**  
بينة كونه عاقل وقدره في الغلبة  
من عن الدرر والمغز

انكاز عاقل **أولى من يثبت العقل** وصحة البيع **أولى من أنه إذا اختلف المباعان**  
في قدر الثمن بأن ادعى المشتري ثمننا وأدعى البايع أكثر منه أو وصفه  
بأن ادعى البايع بدراهم راجحة وأدعى المشتري أنه بدراهم كاسرة  
أو جنسه بأن ادعى البايع أنه بالدراهم وأدعى المشتري أنه بالدراهم  
وأختلفا في قدر البيع بأن اعترف البايع بقدره من البيع وأدعى المشتري  
أكثر منه حكم له برهن وإن برهنه حكم له بثبت الزيادة لأن البينة ثلاثة  
وأختلفا في الثمن والبيع جميعا **قال** البايع بعت العبد الواحد بالثمن **وقال**  
المشتري لا بل بعت العبدين بالف فيجز البايع في الثمن وحجة المشتري  
في البيع **أولى يقضى حكم للبائع بالثمن والمشتري بعدين في أول** **باب التعان**  
**م دعاوى الدرر والمغز** أقام البايع بينته أنه باعده نصف داره بعينها  
بالفي درهم وأقام المشتري بينته أنه اشتري منها نصفها مشاعا بحسابه  
**م دعاوى الوصير** هل في يد من يبعده دار أقام رجلان كل واحد منهما البينة أنه  
اشتري منها الدار بالعبد الذي في يده ويروى صاحب اليد بذكر دعواها يقضى  
بالدار بينهما وبالعبد للأخر وكذا لو لم يكن الدار في يد ولكن شهدوا  
لدار يقضى الدار يقضى القاضي له بالدار وإن أبرخا وأجرها استبق فالدار له  
والعبد للأخر على كل حال سواء كانت الدار في يدها أو في يد البايع أو في  
يد أحدهما أو شهد الشهود للأخر يقضى الدار ولو أبرخ أحدهما أو أطلق  
الأخر فإن كانت الدار في يد البايع فالدار للمدعي أبرخ والعبد للأخر وإن  
أبرخ أحدهما والأخر يد يقضى الدار لدى اليد وكذا لو كان يقضي للمدعي يقضى  
مشهود به فهو **أولى** وإن كان لأحدهما قبض معان وللأخر قبض مشهود به  
فالقبض المعان **أولى** وإن كانت الدار في أيديهما فادعى أحدهما وأطلق  
الأخر يقضى بينهما بالدار وبالعبد بينهما **هل في يد يد دار ادعى رجلان أحدهما**  
استواه ما دعى اليد منذ سنة وقال صاحب اليد هو لفلان الغايب بينهما



منفذ شهر وسلم اليه ثم اورد عليه ان صدقة المدعي فيما ادعى من البيع والايديع  
 او علم القاضى ذلك فلا خصوصية بينهما وان كرسه في البيع والايديع لا تقبل اليد  
 بينة فان قضى القاضى المدعى ثم حضر الغايب فاقام البينة على ما ادعى صاحب  
 لا تقبل بينة الا ان يقيم البينة على الشراء اكثر من سنة وان حضر الغايب بعد  
 اقام المدعى البينة ولم يقض القاضى المدعى فاقام الذر حضر البينة على مال  
 صاحب اليد تقبل بينة واراد في يد رجل اقام رجل البينة ان صاحب اليد  
 باع منه نصفاً معلوماً للدار بالف درهم فان القاضى يقضى بينة البائع  
 ببيع النصف المعلوم بالف درهم ويقضى ايضا ببيع النصف من النصف الباقي  
 بخمسة اية درهم وان اقام البائع البينة انه باع منه عشرة اغير مقسوم بالف  
 درهم واقام المشتري البينة انه اشترى منها نصفاً مقسوماً بما يتدبره فان  
 يقضى له بجزء النصف الذي لم يدع شراها بخمسة اية درهم بينة البائع عليه  
 واما النصف المقسوم يقضى للمشتري بتسعة اعشار وهذا النصف يقسم  
 درهما والعشر الباقي بين هذا النصف بخمسة اية درهم بينة البائع لانه بينة  
 البائع فيد قاست على فضل الثمن عند في يد رجل اقام رجل البينة انه باع منه  
 في يده بالف درهم وطلعه وهو يملكه واقام رجل البينة انه باع منه  
 في الذي في يده بالف درهم وختمه وهو يملكه والذي في يد من يملكه  
 قال ابو يوسف يرد العبد على المدعي نصفين ونصف الذي في يد كل  
 واحد منها نصف قيمته عند في يد رجل ادعاه رجل ان اقام كل واحد منهما  
 البينة انه باع منه الذي في يده بما يتدبره على ان المستوى للخيار فثبت قضاؤه  
 والذي في يد يد العبد يكون بالخيار بعد فضاء ايهما شاء فثبت ثلثه  
 ولو كان كل واحد من المدعين يد على الخيار لنصفه فان نقصا البيع  
 فان الذي في يد يد العبد يدفع العبد اليها نصفين ولا يفرض لها شيء  
 ولو كانا اقاما البينة على اقراره بوجوه ثم اختار نقصا البيع في العبد

نص ما شاعرها  
 بالندوة واما  
 الدار البينة انه باع

اليها

اليها ويضمن لها قيمة العبد نصفين ولو اقرها لم يقم البينة على الاقرار  
 وانما اقاما البينة على البيع واختارا امضاء البيع قبل قضاء القاضى لها كان  
 عليهما ثمن لكل واحد منهما اذا قضى القاضى البيع للمستوى الخيار لتفرق  
 الصفقة فان قضوا القاضى بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما ثم اختارا  
 نقصا البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار نقصا البيع قبل قضاء  
 القاضى لها ولو اجاز احدهما البيع قبل ان يقضى القاضى لها بالعبد نصفين  
 واختار الاخر نقصا البيع كان الذي في يد بالخيار ان شاء قبل كل نقص  
 الثمن وان شاترك **رجل** ادعى دارا في يد رجل واقام البينة انه اشترى  
 منه ذي اليد بالف وقال ذو اليد لم ابع ثم اقام ذو اليد البينة ان الذي قد رده على الدار  
 ذكر في الشهادات وقال قبل بينة ذي اليد باطل البيع وانكاره البيع لا يبطل  
 بينة على الرد سواء كان المدعى قال في انكاره لا يبيع بينا او قال لم يجر بينا  
 لانه في حجة ان يقول لم يكن بيننا بيع الا ان الذي ادعى هذا الدار مرة ثم بدله  
 فيها فردها فعلى قول الشيخ الامام المعروف بخواجه **رجل** انما تقبل بينة الذي  
 عليه على الرد اذا ادعى التوفيق وان لم يذكر احد جهل ذلك **رجل** ادعى عينا  
 في يد رجل انه اشتراها من ذي اليد بالف درهم ونقصه الثمن واقام البينة  
 على ذلك وصاحب اليد يقول هو عندي ويعد لغلاف ولم يطره عول الزم  
 المدعى حتى حضر المقر له فانه يدفع الى المقر له فاذا ظهرت عدالة فهو الذي  
 يقضى له بتلك البينة ولا يكون ذلك قضا على المقر له حتى لو اقام المقر له البينة  
 بعد ذلك انه ملكه كان او ادعى الذي في يده تقبل بينة هذه المسئلة على  
 وجوه ثلاثة **احدها** هذه **الثانية** لو اقام المدعى شاهدا واحدا فثبت له  
 ثم اقام شاهدا اخر وهذه المسئلة الاولى سواء في جميع ما ذكرنا **والثالثة**  
 لو لم يقيم المدعى شاهدا حتى حضر المقر له وصدق الذي في يده فانه يقر  
 بالتسليم الى المقر له فان اقام المدعى شهرا اقضوا له ويكون قضا ذلك

لعله الذي عليه كما هو مقتضى  
 سياق العبارة



على المقر له حتى لو اقام المقر له البيعة ان كان اودعه الذي في يده لا تقبل  
بيعتة **حل** ادعى دار في يد رجل انصالحه واقام كدعي عليه البيعة ان الذي  
باع هذه الدار في فلول الغائب بكذا قبلت بيعة وتطلت بيعة المدعي  
ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشاهدان المدعي بلع هذه  
الدار في فلول الغائب وقبضها الغائب منه **دار** في يد رجل جاءه اخوه ادعى  
ان الدار كانت لابيهما فلول مات وتركها ميراثا لهما وطلب الشكرك فقال  
ذواليد لم لا يقيم المدعي البيعة على ما قال اقام ذو اليد البيعة ان كان  
اشتراها من ابيه في صحة ادعى ان اياه اقول بها في صحة قبلت بيعة  
بيعتة المدعي ولو كان المدعي عليه حين ادعى الاخر اجاب وقال لم يكن لابي  
حق قط فلما اقام المدعي البيعة على ما ادعى اقام هو البيعة ان اشتراها منه  
بالف في صحة لا تقبل **دار** في يد رجل ادعى رجل ان اشتراها منه بالف فقال  
ذواليد لم ابع فلما اقام المدعي البيعة اقام ذو اليد البيعة على ان الذي  
عليه الدار تقبل بيعة وينقض البيع بينهما وكذا لو كان قال لم يجر بيعة  
تباع فلما اقام البيعة على الشراء اقام هو البيعتان المدعي عليه الدار  
تقبل بيعة **ولو ادعى رجل على رجل ان باع مني هذه الدار بها بالف**  
درهم وقال ذواليد لم ابعها منه قط فلما اقام المدعي البيعة على الشراء  
وقضى له بالجارية وجد بها عيبا واذا ان يودها على المقضى عليه قال  
المقضى عليه ان يردني في كل عيب لها لا تقبل بيعة وغريبي من ان تقبل  
**دار** في يد رجل ادعاه اخوان وهما بالغان احدثهما الكبر الاخر ادعيا انها  
كانت لابيهما مات وتركها ميراثا لهما واقاما البيعة فقال المدعي عليه في دعواهما  
انني اشتريت هذه الدار من الاكبر فلان وصي هذا الاصح حين كان صغيرا  
بكذا فانكروا انكروا الوصاية ايضا فاقام المدعي عليه البيعة على ان  
الوصي ان باع حكم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد الشهود ان

تكن

كان فيهما

كان وصيا من جهة ابيه او من جهة امه او من جهة كفو **باع** الحاجة الصغير  
عقل الثمن لا اوان عاينا اقراره انه وصي لم يثبت الوصاية باقراره **ادعى** دار  
في يد رجل ان اشتراها من ابيه الذي اليد فقال ذو اليد ما كان لابي فيها  
حق فلما اقام المدعي البيعة على ان اشتراها من الميت وهو عليها اقام ذو اليد  
البيعة ان كان اشتراها من ابيه قبلت بيعة ولو قال ذو اليد هذه الدار  
ما كانت لابي قط ولم يكن لها فيها حق قط فلما اقام المدعي البيعة على ما دعاه  
اقام ذو اليد البيعة ان اشتراها من ابيه في صحة لا تقبل بيعة وان اقام البيعة  
ان اياه اقر في صحة انها لي قبلت بيعة **حل** ادعى ان باع هذه الدار من هذا  
الرجل بكذا فقال المدعي عليه ما اشتريتها منك فلما اقام المدعي البيعة على ما دعاه  
اقام المدعي عليه البيعة ان اشتراها وكمل فلول تسمع دعواه **حل** ادعى دار  
انصالحه وان مورث المدعي عليه كان احوت يدع عليها بغير حق ثم ماتت  
في يد وارثه هذا واقام البيعة على ما ادعاه واقام المدعي عليه البيعتان من بين  
فلول كان اشتراها من المدعي بكذا سعيانا انا وقا بضام مات مورثها  
منه فادعى المدعي لدفع دعواه يعفى دعوى المدعي عليه ان مورث المدعي  
عليه كان اقر ان البيع الذي جرى بيعة وبين المدعي هذا كان بيع الوفا اذا  
رد على الثمن يجب على ردها اليه واقام البيعة على ذوق قال الخ الامام  
الاستاذ ظهر للبر المرغيباني يسمع من هذا الدفع **دعوى قافق** **حل** ادعيا  
شيا في يد ثالث فاقام احداهما بيعة على الشراء الصريح منه والاخر بيعة على  
الشراء الفاسد فثبتت البيعة الاولى **ادعى** ان اشتري هذه الضبعة من فلان منه  
خمسون دينارا فاقام بيعة فقال ذو اليد ان ذلك لفلان الذي اشتريتها منه  
اقر قبل شرايك فلان في هذه الضبعة اقام بيعة فثبتت **ادعى**  
عليه دار انما ملكها واشتت بالبيعة ثم اقام المدعي عليه البيعتان المدعي باعها  
من زوجته وباعها مني تسمع **باع** اخوه من رجل لم باعها من اخر فاقام الثاني



على الاول بينة انما كانت هناك عند وقت شرائك فكان باطلا فقام  
الاول بينة ديت كان مقصدا وقت السلم سمع وقبل هو دفع فيسمع ادعى  
محدود في يد ارباع جهة ابيها فقام ذو اليد البينة انما اشتراها من  
منه قبله واما المدعى البينة ان قيمته ياد على القيمة واليد قبل البينة البينة  
للرياء اولى وقال كثير من المشبه لعلنا القيد اولى **مدعى القيد** ادعى ملكا  
مطلقا وبرهن ذو اليد انك اشتريته مني ثم اقلناه لا يندفع اذ كل منها ادعى  
مطلقا فبينه الخارج اولى وقيل ينبغي ان تقبل بينة ذي اليد **الادعى** اني اشتريته  
وبرهن ذو اليد انك ملك ابيها الى موته فبينه الشراء اولى **جامع المقصود**  
عبد في يد رجل اقام البينة على جليها ان باع منها بالي درهم واما احد  
الرجلين البينة انما اشتراه منه بالي درهم **ذكر في المستحق** انما يقضى بينة  
الذي الصدف يد **عبد** في يد رجل اقام على البينة انما عبده اشتراه  
ثم فلات وان ولد في ملك بايعه واما ذو اليد البينة انما عبده اشتراه  
ثم فلات وان ولد في ملك بايعه فلات فانه يقضى باليد الذي اليد  
**دار** في يد رجل ادعى على رجل انما اقام البينة واما الذي في يد  
البينة ان هذه الدار فلات الغاييب اشتراها من المدعى وكلوا بها  
تقبل بينة وتدفع الخصوم **دار** في يد رجل اقام جلات كل واحد  
البينة انما اشتراها من ذي اليد بكذا وقد التفت وهو يكو يقضى بالدار  
بها تصنيف ان لم يورثها او رعاها باعها سواء وان ارعاها اباها سبق  
فهي اولى وان ارعها اهلها واطلق الاخر فهو اولى وان لم يورثها والدار  
في يد احد هما فصاحب اليد اولى وان ارعها اهلها واطلق الاخر فهو  
اولى وان لم يورثها والدار في يد احد هما فصاحب اليد اولى وان  
ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل اخر انما اشتراها من فلات اخر  
ملكها واما اخر البينة انما اشتراها من فلات اخر وهو يملكها فان كان

يقضى

يقضى فيها وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى **في ظاهر الرواس**  
وان ارعها دون الاخر يقضى فيها اتفاقا وان كان لاحدها  
قبض فالأخر اولى **مدعى قاضي** فان لو استحق المبيع قبل القبض فقام  
البائع او المشتري البينة ان البائع اشتراه من المستحق وقبض قبل بينة  
فان لم يجد بينة فنقض القاضي المبيع فيها ورد الثمن على المشتري ثم  
وجد البائع بينة لا ينقص نقضه ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع  
نقض النقص **مدعى استحقاق الرجوع** ولو قال البائع بعثك هذه الحاربه  
بهذا العبد وقال المشتري لا بل بالف واما البينة تقبل بينة البائع لانه اختلفا في الممنوع  
وان كان البائع يكون بينة مظهر حقه على غيره **اشري** عبد ينفق فقضى  
وما تاتم اختلفا في قيمتها فالقول للمشتري ولو مات احد هما بعد قبضها فلهما  
بعبث ثم اختلفا في قيمة الهالك فالقول للمشتري والبينة للبائع وكذا لو اختلفا  
في استهلاكها فيكون القول للمشتري والبينة للبائع ولو كان الخيار لاحد  
واختلفا في الاجل والنقص في المدة فالقول للمدة الخيار **ادعى** القس  
او الاجل والبينة بينة الاخر وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول للمدعى الاجل  
ايها كان والبينة للمدعى النقص ولو كان الخيار لهما واختلفا في النقص  
والبينة للاخر انما احد هما ينفرد بالنقص ولا ينفرد بالاجاره وان اختلفا بعد  
المدة فالقول للمدعى الاجاره والبينة للمدعى النقص **باب الاختلاف في البيع**  
اختلفا في قديم السلم قيد او جسد او صفة او ذراع او عانة واختلفا في المالك  
كذلك تحالفا وتوادر او ان اقام احد هما البينة قضى له وان اقاما البينة  
لرب السلم ولو اختلفا في رأس المال واما البينة قضى للسلم البينة  
ثبتت الزيادة في رأس المال وان اختلفا في مضي الاجل في السلم فالقول  
للمطلوب انما لم يعرض وان اقاما البينة قبلت بينة المطلوب لانها ثبتت  
مراعاة اهل **باب الاختلاف في السلم** **مدعى ايضا** **باب الاختلاف** اذا



الشفيع والمشتري في قدر الثمن فالقول للمشتري مع غيبة البيعة للشفيع عند  
وعند أبي يوسف البيعة للمشتري ولو هدم المشتري البناء فاختلف هو والشفيع  
في قيمة البناء فالقول للمشتري مع غيبة البيعة للمشتري على قيار قول أبي حنيفة  
قال محمد لا يثبت زيادة في الثمن العوض وقال أبو يوسف على قول قيار المشتري  
البيعة للشفيع لأنها موعدة التسليم على المشتري وبيعة المشتري غير موعدة  
على الشفيع ولو قال المشتري اشترت البناء العوض فلا شفيع لك في البناء قال  
الشفيع لا بل اشترتها جميعا فالقول للشفيع مع غيبة على العدم وليست ببيعة المشتري  
عند أبي يوسف وعند محمد ببيعة الشفيع أولى ولو قال المشتري اشترت فيها  
هذا البناء والشجر والزرع وكذا البيعة للشفيع فالقول للمشتري وإن أقام البيعة  
فبيعة الشفيع أولى **دار** في يد رجل أقام البيعة أن فلانا أو دعها إياه وأقام  
شفيعها البيعة ما اشترها آخره إن قضى له بالشفيع لا بد له من نصيب  
خصما الذي يدعى الفعل عليه فلا يدفع الخصم عنه بأحد العقل  
غيره **وجيز كتاب الامارة** إذا ادعى المستأجر أن استأجرها بعشرة  
دراهم ليتركها إلى موضع كذا فقال المولى استأجرتها بعشرة إلى نصفه  
وأقام البيعة فبيعة المستأجر أولى **در الجحاد** إذا هلك شاة فقال  
رب الغنم شرطت لك أن ترعى في غير الموضع الذي هلك فيه وقال  
الراعي لا بل شرط على الرعي في ذلك الموضع فالقول لرب الغنم مع غيبة  
أقام البيعة فبيعة الراعي أولى **تمت الفتاوى** دار في يد رجل دعها  
رجلا كل واحد منها أقام البيعة لغيره ادعى المولى الذي في يده شاة  
بعشرة دراهم وأنها سكتها والذي في يده ينكر دعواها ويقول الدار لي  
فأنها يا خذان منها عشرة دراهم تكون بينهما استحسانا وفي القيل  
يا خذ كل واحد منها عشرة دراهم **دعوى اللك** سب **دعوى قاضي**  
**خان** ادعى على رجل أنه أكرهني بالتخوف بحبس الدار والمزرعة على أن

يستأجر

يستأجر منه حانوتا وأقام بيعة وأقام المولى بيعة بأنه كان طائعا فبيعة  
الطواغيت أولى فبيعة المولى **مشمول الأحكام** سقط أحد من عري باب  
المستأجر فأدعاه المولى المستأجر فالقول لرب الدار وإن أقام البيعة  
المستأجر أولى **وجيز** ولو أقام الأمر البيعة فمسل المستأجر إلى المستأجر  
بعد ما جرح منه وأقام المستأجر البيعة أن المستأجر كان في يد الأمر من غير  
ولم يجب على الأمر فبيعة الأمر أولى **دعوى الثلاث** رجل استأجر دارا إلى  
أربعين دراهم ولم يتصرف المستأجر بعد حتى اختلفا فدعى المستأجر أن الأجرة خمسة  
دراهم وقال الأمر عشرة دراهم فأمرهما بالخالفان فأمرها بكل من يدعى صاحبه  
ويجوز يمين المستأجر فإن حلفا فسبح القاضى العقد بينهما وأنها أقام البيعة  
قبلت بيعة وإن أقام البيعة يقضى ببيعة الأمر لأنها يثبت حق نفسه إذا  
قال المستأجر حتى شهرين بعشرة دراهم وقال الأمر لا بل شهر واحد بعشرة  
دراهم أقام البيعة قبلت بيعة وإن أقام جميعا قبلت بيعة المستأجر وإن  
اختلفا في الأمر فالدعوى جميعا أو في الأمر والمساكنة جميعا فقال الأمر جرتك إلى  
بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل إلى الكوفة بخمسة دراهم فأمرهما بالخالفان فإذا  
يفسخ العقد بينهما وأقام البيعة قبلت بيعة وإن أقام يقضى بالبيعتين جميعا  
فيقضى بالزيادة ببيعة الأمر ويقضى ببيعة زيادة الساقطة ببيعة المستأجر  
بى بالدعوى يحلف صاحبه أو لا هذا إذا اتفقا أن له جر كل درهم أو دينار  
فإن اختلفا في الجنس فقال الأمر جرتك هذه الدابة إلى البصر بد دينار  
المستأجر لا بل إلى الكوفة بعشرة دراهم فأمرها أقام البيعة قبلت وإن أقام  
البيعة يقضى إلى الكوفة بد دينار وخمسة دراهم إذا كان البصر على البصرة  
إلى الكوفة يقضى إلى البصر بد دينار وبيعة الأمر في البصر إلى الكوفة بخمسة دراهم  
بيعة المستأجر **ولو** دفع إلى صباغ ثوب بالصباغ ثم بالعصفر ففعل ثم  
في الأمر فقال الصباغ علمة بد درهم وقال رب الثوب بد ثوبين فأعطاهما



اقام البيعة قبلت وان اقاما بغير بيعة الصباغ **رجل** كلب سفينة  
رجل نه ترمد الى احد بعشرة دراهم وقال الواكب استأمرني احقق السكان  
الى احد بعشرة دراهم يحلف كل واحد منها فان حلفا لاهم لا احد على  
وان اقاما البيعة كانت بيعة الواكب وهو الملاح اولى بقضاهما  
على صاحب السفينة **رجل** قال اخراني اركبته بخلافه ترمد الى بلخ بعشرة  
دراهم وقال المدعي عليه لا بل استأمرني لا تلغز الخرافات بلخ بعشرة  
دراهم فانه يحلف كل منها فان حلفا لا يجب شيء وان اقاما البيعة كانت  
البيعة بيعة صاحب النمل قاضي خان **كتاب الاكراه** ولو زنت امرأة او  
وقصد رجلا على خلاف عضو منها او يطمعها على ما لها فوجبت له ما لها فطمعها  
وقع جرمه لا شيء لانه يعنى الاكراه ولو انكروا الزوج ذلك فالقول قولك وان  
اقاما البيعة فبيعة المرأة اولى **من جامع القناري** ادعى لهجة مكرها فبرهن  
الموهور له على اخذ العوض طوعا نكاحا دفع من الفصل العاشر من **النظر**  
ادعى لهجة عين وقبضه من ذي اليد وادعى اقراران ذا اليد ههنا اياه  
وقبضه من ههنا فبيعة مدعي الرهن اولى بهذا اذ لم تكن لهجة مشروطة  
بعوض وان كانت مشروطة فبيعة مدعي الجهد اولى بدعاوى **شرح الجمع**  
قلت وذلك السئل على ان بيعة السبع اولى ببيعة الرهن فتائل **لو ادعى** احدى  
هبة وقبضه من زيد وادعى الاخر شراءه من زيد ولم يورثا او ارضا سوا فالشراء  
اولى ولو ارض احد ههنا والاخر فاللوزن اولى ولو ارض احد ههنا اقدم فهو اولى  
ولو كان العين بيدها فهو بينهما الا ان يورثا واحد ههنا اقدم فهو اولى  
مع الشراء كالهبة مع الشراء ولو اجتمعت الهبتان فحكم ما اجتمع الشراء ان  
والحكم ان المدعي لو كان بيدها فبرهنه على الشراء من واحد ولم يورثا او ارضا  
سوا فهو بينهما ولو ارض احد ههنا والاخر فاللوزن اولى ولو ارض احد ههنا سبق  
فهو اولى ولو في يد احد ههنا فهو كدعوى الخارج مع ذي اليد **ولو اجتمع**

الهبة

الهبة مع القبض والصدق مع القبض كما اجتمع شرائان **ولو اجتمع** نكاح  
وهبة او رهن او صدقة فالنكاح اولى **اقول** لو اجتمع نكاح وهبة  
يملك ان يعمل بالبيعتين لو استوتا بان تكون منكوبة لذا وهبة للآخر بان  
يها منه المنكوبة فينبغي ان لا يطلب بيعة الهبة عند اخذ تكذيب المومن  
وعلا على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح وفي كل  
هذه الصور لو ارض احد ههنا اقدم فهو اولى ولو كان العين بيد احد ههنا اولى  
الا ان يورثا وتاريخ الخارج استبق فهو الخارج ولو كان بيدها فهو بينهما الا اذا  
احدهما تاريخا فهو له ولكف هذا في الشراء والهبة والصدقة مستقيم  
الشيوع الطاري لا يفسد الجهد والصدق على ما طرد الفتوى اما في الرهن فلا يفسد  
والشيوع الطاري يفسد فينبغي ان يقضى بالكل مدعي الشراء فيما اجتمع ههنا  
لان مدعي الرهن اثبت رهنا فاسد بالشيوع فتدري بيعة قصار كان المدعي الشراء  
تقدم باقاة البيعة وهكذا جعل خواهر زاد الجهد مع الشراء **قال** اما يصح ان يقضى  
بهما لو كان المدعي مما لا يحتل **اما** الحق فيقبضه فحكمه مدعي الشراء لما امر في الرهن  
ثم قال والصحيح في الهبة ان يقضى بينهما اصل الفتوى ولا اذ الشيوع الطاري  
لا يفسد الجهد والصدق في الصحيح وفسد الرهن هذا اذا ادعى المالك  
من جهة واحدة بشقين مختلفين فلو ادعى ارضه هبة اشيق بسببين مختلفين فحكم  
احدهما هبة والاخر شراء او كان العين بيد ثالث او بيدها او بيد احد ههنا فحكمه  
ما ادعى ملكا مطلقا اذ كل منهما اثبت الملك المطلق للملك ثم ثبت الانتقال الى نفسه  
فكان المالكين ادعى ملكا مطلقا وبرهنه في كل موضع ذكرنا في دعوى الملك  
انه يقضى بينهما فكذا ههنا **عين** يدع برهنه ارضه شراءه من زيد ورهنه  
ان بكره او هبة فهو بينهما ولو برهنه على الملقى من واحد فالشراء اولى والصدق  
انه لو اودع في النزاع في السبق فالشراء سبق لانه الم يمين سبق احدى ههنا  
كاهنا وقعا معا ولو تقاربا كان الشراء اسرع تقاربا لانه الجهد لا يفسد الا



والبيع يصح بدونه في الفصل الثاني **المصرلين** ولو ادعى جلا في اقام  
احدها البيعة على الجسد والقبض في محل اخر واقام البيعة على المصدقة القبيح  
من ذلك الرجل فما سواه ان كان شيئا يحتمل القسمة عند ابي ٢٢ لا يقضي  
بشيء وقيل انه يقضى لهما عند الكل وقال بعضهم لا يقضى بشيء عند الكل في  
فصل في دعوى الملك بسبب **دعوى قاضي خان** رجل مات وترك مالا فادعى  
بعض الورثة عينا من اعيان التركة ان الورثة وجهها منه في الصدقة وقبضها  
وبقية الورثة قالوا ذلك في الموضع كان القول لمن يدعي الجسد في الموضع ان  
اقام البيعة في بيعة الصدقة في اخر فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد  
في دعوى قاضي خان **كتاب العارية** اقام المستعير البيعة ان ذر العارية  
واقام العير البيعة انما تنقبت بعد ما جاور الموضع المسمى بيعة العير  
في الخلاصة **كتاب الوديعة** رجل في يده وديعة لرجل في آخرة رجل ادعى  
ان الرجل المودع في قبض الوديعة وكله في ذلك عند سنة واقام البيعة  
فاقام الذي في يده الوديعة بيعة ان الرجل اخرج من هذه الوكالة قبلت  
بيعة وكذا لو اقام البيعة ان شهد الرجل عييد قبل ذلك منه **ادعى** دار في رجل  
انها لم تقال للرجل عليه نصفها الى نصفها وديعة عنده فلان  
ولم يقع البيعة على الوديعة فاقام المديع البيعة على دعواه ثم اقام المديع عليه  
البيعتات نصفها وديعة فلان عنده بطل دعوى المديع في النصف  
وهل يبطل في الكل قال بعضهم يبطل قال هو اسعنه وفيه نظر سار في الجامع  
الصغير ان لا يبطل في الكل **رجل ادعى** دار في رجل انما المديع اقام البيعة  
البيعة فادعى عنده فلان انقضت عنه دعوى المديع فان حضر فلان  
المديع عليه المديع فادعى المديع الاول دعواه على الثاني فاجاب الثاني بقوله  
عنه فلان اخر تقبل بيعة وتقدم خصومة المديع في باب ما يبطل دعوى  
المديع قبل القضاء **دعوى قاضي خان** ولو قال ذواليد ان في يدي ولم

فهر

فهره المديع على ان لا يتم برهني ذواليد على الابداع لا تسمع ولو قال  
اولا هو في يدي الا انه وديعة تسمع **جامع الفصول** **ادعى** اقام البيعة  
البيعة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بيعة على الضياع فهل  
على وجهين **الاول** ان تجحد المودع بان يقول للمودع لم تدعني في  
ضامه وبيعة على الضياع مردودة شواهد الشهر على الضياع قبل الجحد  
او جحد **والثاني** ان لا تجحد الابداع وانما تجحد الوديعة فان قال الذي  
لك عندى وديعة ثم اقام البيعة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان **شتم الحكم**  
ولو قال المودع رددت الوديعة اليك او ضاعت عندي وانكر المودع قال  
لا يلزمها قال القول للمودع مع عييده والبيعة بيعة الضامن لا البيعة المالك  
قامت على ثمن الودع والبيعة على الثمن لا تقبل **رجل ادعى** دار في رجل ان  
بيعت الضامن **ذكره في الفصول** **ادعى** احد الخارجين على ذى اليد انك غبت  
هذا منى والافرادى ان او دعت هذا الشئ عندك وبهنا ينصف بينهما  
لاستحقاقا فان المودع ان جحد الوديعة صار غاصبا **صد المديع** **ادعى**  
الرجل **ولو** اقام احدها البيعة على الابداع فيما في يد ثالث واقام الاخر البيعة  
على الملك المطلق يقضى للمديع الابداع في باب ترجيح البيعتات في دعوى  
**الرجل** **رجل ادعى** دار في رجل انما المديع اشتراها من ذى اليد بكذا وقد  
الثمن وقبضها واقام ذواليد البيعة انما فلان الغايه وديعة انما  
المديع عليه وتقدم عنده المصروف فصل دعوى الملك بسبب **دعوى قاضي خان**  
**كتاب الغصب** اقام الغاصب البيعة على المخصوب الى المالك  
واقام المالك البيعة على ان الغاصب اتلفه نصف الغاصب اقام المالك البيعة  
انما المخصوب عند الغاصب واقام الغاصب البيعة انما مات عند المالك  
في بيعة الغاصب والى **في غصب الرجل** **ولو** اقام احدها البيعة على الغصب  
في يد ثالث واقام الاخر البيعة على الملك المطلق يقضى للمديع الغصب في باب



البينات **مدعى الوصي** عند يد رجل قام جلوس عليه البيت احرها  
بغصب والاخر يوم يقتلها لا استواء في الاستحقاق **باب ما يدعى**  
**من المصلح** ادعى انما غصبها منه واليد بغيره واليد انما  
كانت امة فلان وقد حرها وانما زوجها فهو دفع **من الفصل العاشر**  
من اقام البيت على رجل غصب منه الجارية اليوم واما اخر البيت  
على ان هذا المدعى عليه اعتصب منه الجارية منذ شهر قال جرحه قياس  
قول ابي 2 هي المدعى اقام البيت على الوقت الاخر ويضمن المدعى عليه  
قيمتها لصاحب الوقت الاول وفي قياس قول ابي يوسف هي المدعى اقام  
البيت على الوقت الاول ولا يضمن الاخر شيئا **فصل دعوى المنقول**  
**خان** قال وفيه ايضا **من غصب من رجل شيئا** اقام المصوب منه  
البيت على الغصب وعدلت فاادعى الغاصب ان الغصب منه لم يكن  
انما للغاصب هل تقبل بيته الغاصب والغصب في يد او يامر  
بتسليم الغصب الى المدعى ثم يسأل البيت بعد ذلك على ما ادعى **باب**  
**قال** ان ادعى ان البيت حاضر قبل بيته واقرت الغصب في يده  
ولم كان المصوب دارا اقام صاحبها البيت ان الغاصب عدم اللاد  
واقام الغاصب بيته اندر دها على صاحبها كانت بيته صاحبها الى  
ولو اقام صاحبها البيت انها ماتت عند الغاصب واقام الغاصب  
اندر دها فماتت عند صاحبها **قال ابو يوسف** بيته صاحبها اولي **باب**  
محمد يقضي بيته الغاصب اذا قال صاحب الارض غصبها مني من بيتي قال  
واليد غصبها عن بيتي ثم اقرت البناء واقام البيت كانت بيته  
اولى **مدعى قاضي خان** **كتاب الجنائيات** لو جرح رجل انسانا مات  
الجرح فاقام اولياؤه بيته اندمات **باب الجرح** واقام المصوب  
بيته اندمات ومات بعد عشرة ايام فبيته اولياؤه للقول اولي **باب**

في ذكره

في ذلك ان بيته الموت في الجرح اولي في بيته الموت بعد البر **باب**  
**الدم والفر** ولا يخفى انه موافق لما ذكره صاحب القسمة **باب البيتين**  
المضادتين وعلمنا بعضهم بان بيته الاوليا متبينة وبيته الضار فانه  
لكنه مخالف لما ذكره صاحب الخلاصة **في افر كتاب الدعوى** يقول **من**  
ادعى على اخر انه ضرب بطن امة وماتت بضره فقال المدعى عليه في الدفع  
انها خرجت الحامسوق بعد الضرب لا يصح الدفع وكوام البيت  
صحت بعد الضرب لا يصح الدفع اقام البيت هذا على الصبر والاخر على  
الموت بالضرب فبيته الصحة اولي **وكذا في الزايد** **باب** **الامكام** **باب**  
الفاضل ابو السعود **من ادعى على رجل انه قتل اخاه عملا واقام البيت**  
فاادعى القاتل ان للمقتول اثنا قدر عفا فان القاضى يأمر باحضار  
شهود في حياء الرجل يشاهدون قسمة ان هذا الرجل من القاتل وان قد  
عند فان القاضى يقبل شهادته ويثبت الغيب وان كان الرجل جاحدا  
يتبطل القصاص من باب ما يبطل دعوى المدعى قبل القضاء **مدعى**  
**قاضي خان** ادعى انه قتل اياه يوم كذا بغيره من خصم ان اياه كان يتاوى وقد  
اليوم لا تقبل بيته من **من الفصل العاشر** **باب** **الامكام** **باب**  
هارة ويخرج من كرهه بضره الصبي حتى مات واقام عليه بيته واقام المدعى  
عليه بيته ان ذلك الحارحي لا تقبل بيته المدعى عليه لانها قامت على النفي  
مقصودا من باب تهاجر الشهادة من القسمة **كتاب الاقرار** لو اقر لوارث ثم مات  
فقال المقر له اقر في الصحة وقالت الودعة في مرضه فالقول قول الودعة  
بيته المقر له من شهادته **باب** **الامكام** اذا ادعى المقر له الاقرار وطوع  
عنه كره فبيته الكره اولي في الطوع **باب** **الامكام** **باب**  
او دارا انهما اقام البيت وقضى القاضى له فلم يقضه حتى اقام المدعى  
البيت ان الدعوى غير القضى ان لا حق له فيه ان شهدوا انما قد يثبت



# وقف لله تعالى

وقف

قبل القضاء بطل القضاء وان شهدوا انهم بعد القضاء لا يبطل القضاء فيحصل  
تكرير الشهود **من قاضي خان** هل ادعى على رجل الفاء واقام البينة وقضى القاضي  
بالمال ثم اقام المدعي عليه البينة ان المدعي اقر قبل القضاء ان ليس له عليه شيء  
يبطل عنه المال في فصل دعوى القبول **دعوى قاضي خان** دارق في فصل  
ادعى على رجل انه ذك هذا الدار في يده واقام ذك البينة ان اياه البينة كان  
اقر ان الدار ليست لى او قال ما كانت هذه الدار لى كان ذك يبطل بينة المدعي  
دعواه من باب ما يبطل الدعوى الذي قبل القضاء **دعوى قاضي خان**  
ادعى ان ثاغ ابيه فبرهن خصمه ان اباك اقر ان ملكي بسمع الدفوع فلو برهن  
المدعي انك اقرت انك ملك ابي تسمع ايضا لانه كما يصح الدفوع يصح  
دفع الدفوع وقد عارض الدفوعان فتقبل بينة الدفوع بلا معارضة  
فلو ربح المدعي عليه اقر المحدث ولم يؤبر في المدعي فتقبل بينة المدعي **فصل**  
**العاشر من الفصلين** رجل ادعى عينا في يده على رجل انه له وان صاحب  
البدا اقر له به فاقام البينة على ذلك فاقام المدعي عليه البينة ان الذي  
استقره في بطلت بينة المدعي وتدفعت الخصم مرغة ذي اليد لانه كل واحد  
منهما اقام البينة على اقرار صاحبه انه له فبطلت البينة ان كان التعارض  
فتعوك العين في يد ذي اليد من باب ما يبطل الدعوى قبل القضاء **قاضي خان**  
ادعى عينا في يد رجل فاقام ذك البينة على اقرار الخارج له بها مع ولي  
اقام كل واحد بينة على اقرار صاحبه لانه تارتا وتنفق لذي اليد من دعوى  
**جامع الفتاوى** ادعى على رجل مستر ونائب فقال المدعي عليه ان ابراني  
عن هذه الدعوى واقام بينة واقام المدعي بينة ان كان اقر في بينة  
ذنايم بعد ابراني اياه فتقبل بينة المدعي قد دفع الدفوع وقيل لا يقبل  
يقوى يصح دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر الخصم القبول  
او التصديق في الاقرار لا يصح والاصح من باب البينة المتصادقين **من القصة**

عليه

وقف

# وقف لله تعالى

وقف

عليه ضيعة واقام بينة فتقبل القضاء ادعى ايضا ان المدعي عليه ان نصف  
هذه الضيعة واقام بينة وقضى القاضي له بالنصف وسلم اليه ثم اقام  
رجل اخر بينة ان اشترت جميع هذه الضيعة من المدعي عليه قبل اقرار ذلك  
بثلاث اشهر قبل القضاء له اقام ذك البينة فحاصلا ان الذي  
اقر قبل شرائك بينة انه لا حق لى في هذه الضيعة فتضى القاضي بطلان  
دعوى البيع فلا يبطل حكم في النصف الذي حكم به المدعي ودفعت هذا مسموع  
قال الباقر وحيد الوبري ليس يدفع لانه يمكن ان لا يكون له حق وقت الاقرار  
ثم يتجدد له الحق من باب الدفع في الدعوى **من القصة** وفيها ايضا ادعى عليه بالاعطى  
واقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي انه استوفى من هذا المال كذا دهرها  
لا يبطل دعواه فيما سوى ذلك هل في يد يد دارا فاجاب رجل وادعى ايضا انه  
اشترىها من ابي ذي اليد فقال ذك البينة هذه الدار ما كانت لى قط واخذ  
فيما حق قط فلما اقام المدعي البينة على ما ادعاه **اقام** ذك البينة ان اياه  
اقر في صحة اخطا في بينة بينة من باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء  
**من القصة** ادعى ما لا يبرهن خصمه انك اقرت بالامر فبرهن المدعي انك اقرت  
بهذا المال بعد اقرارى بالبراه هل يدفع دعوى المدعي عليه **اجاب**  
برهان الذي لا يدفع في هذه الحالة وكان دعوى اقراره بالمال سابقا على  
اقراره بالبراه ولو برهن انك اقرت بعد دعواك اقرارى بالبراه فتقبل  
والفرق انه لما قال بعد اقرارى بالبراه لا تقبل وصار مقرا وفي الاقرار من تقابل  
الاخير بخلاف ما لو قال بعد اقرارى بالبراه لانه لا يقضى الاقرار بها **قاضي خان**  
ادعى دارا ثاغ ابيه وبرهن خصمه ان اباك اقر ان ملكي فبرهن المدعي  
ان خصمه بعد اقرار ابي له اقر ان ملكي هل يدفع بینه وان يكون على **فصل**  
ما مر من العاشر من الفصلين **باب البيع** اذا ادعى امرها الصالح طوع ودعى  
الاخره كره فبينة مدعى الزاوي من شهادات **القصة** هل ادعى عينا في ثلثة

وقف



وأقام البيعة ثم ان ذار ثاخر غير الذر اقيمت عليه البيعة صلح الذر على بعض ما ادعى ان  
 ادعى ما يثبت والصلح على غير ما طالب بيد الصلح اتي وقال اقيم البيعة ان ثار  
 ادرك هذا المال ودعواك باطل ولم يقع الصلح صحيحا ان كان مدعى الايمان  
 الصلح ليسع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البيعة على هذا الدفع لا يسمع  
**مشمول الاحكام** واسما علم **كتاب الرهن** اذا اختلف الراهن والرهن في قيمة  
 بعد هلاكه فالقول للرهن والبيعة للواهن **قال** الرهن اقتدرت المال و  
 الرهن وانكر الواهن الرد وقاما البيعة فالبيعة للرهن **قال** الواهن رهنك  
 هذه العين وقبضتها مني والبيع قايمة في يد الرهن وهن مثل او قال بل  
 رهنني عينا اخرى فالقول والبيعة للرهن ولا تقبل بيعة الواهن وان كانت  
 العين هالكة فالبيعة للواهن اذا كانت قيمة ما يوعده الواهن **وجوز** رهن  
 كل منها انما رهنه وقبضه فلو كان الرهن بيد الواهن لم يحكم ببيعها  
 قايما ولو برهن احدها انما اول او اخرها فهو اولها وقيما ولو كان بيد  
 فهو اول الا ان برهن الاخر انما اول من الفصل الثامن **الفصل في اذا اختلف الرهن**  
 والرهن فقال الواهن هلك في يدك وقال الرهن هلك في يدك بعد  
 حكم الرهن فالقول قول الواهن والبيعة بيعة ايضا ولو قال الرهن هلك  
 في يدك قبل قبضته منك حكم الرهن فالقول للرهن والبيعة بيعة الواهن **تمت**  
**التعارف** ولو قال الرهن هلك الرهن الواهن قبل ان قبضه كان القول  
 قوله والبيعة بيعة الواهن ولو قال الرهن رهنني هذين الثوبين وقبضهما  
 وقال الواهن رهنك احدهما كان القول قول الواهن والبيعة بيعة للرهن  
**ولو رهن** عبدا فاعو فقال الواهن كانت قيمة يوم العقد الفاق وذهب  
 بالاعواند غسماير وذهب بالاعواند ربيع الدين كان القول قول الواهن  
 مع عبده لانه الظاهر ان لا يرهن بالالف الا ما يات في الفاق والبيعة  
 والبيعة ايضا بيعة **فاضي خان** ولو اقام الواهن بيعة ان رهنه سلبا

قيمة عشرة واقام الرهن بيعة انك رهنه مبيعيا قيمة خمسة فبيعت الارض  
 اولى من باب البيعتين للمصداق **تمت** **الفصل في ادعاء عينا في يد اخر فهو رهن**  
 انما شره من زيد وبرهن الاخر انما رهنه من زيد ولم يؤخره الى اخرها  
 فالشرع اولى ولو اراد احدها الاخر فالقول في ولو اراد واحداهما اقدم  
 فهو اولى ولو كان العيب في يد احدهما فهو اولى الا اذا سبق تأخر الخارج  
 فهو الخارج من الفصل الثامن **الفصل في اذا اقام البيعة واليد على بيع دا**  
 من فلان بالث في ربيع واقام فلان البيعة انما رهنها منه فحسم في  
 حياوي قيمة البيع اولى عندها وقال محمد بيعة الرهن اولى من در العار **تمت**  
**باب المزارعة** رجل دفع ارضا وبذر فيها عتجها بوقه فزعمها العامل **تمت**  
 نهر عا فقال المزارع شرطت نصف المزارع وقال رب الارض شرطت لك الثلث  
 كان القول لصاحب الارض مع عبده **تمت** **الفصل في ادعاء عينا في يد اخر فهو رهن**  
 لانه فأيضا بالخالف الفسخ وبعد استيفاء النصف لا يمكن الفسخ وانما اقام البيعة  
 قبلت وان اقام البيعة يقضى بيعة المزارع **تمت** **الفصل في اذا اقام البيعة**  
 قبل الزرع يحال فان وراثة المزارع **تمت** **الفصل في اذا اقام البيعة**  
 بيعة المزارع وان كان البذر في يد العامل وقد اخرجت الارض من رعا واقتضا  
 على هذا الوجه كان القول قول العامل مع عبده ولا يحال الفاق **تمت** **الفصل في**  
**وان اقام البيعة في يد غيره** وان اختلفا قبل الزرع تحال الفاق **تمت** **الفصل في**  
 دفع لرجل ارضا لبذر عتجها بذر في يد غيره على ان الخارج ينهها فلما حصل الخارج قا  
 صاحب البذر شرطت لك عشرة في غير ان الخارج وقال الاخر بل شرطت لي نصف  
 الخارج كان القول قول صاحب البذر والبيعة بيعة الاخر وان لم يخرج الارض  
 شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك النصف وقال صاحب الارض  
 شرطت لي عشرة في غير اولى عليك اجر الارض كان القول قول المزارع  
 لانه رب الارض يدعى عليه اجر الارض وهو نكر وان اقام البيعة كانت



اليقظة بينة المزارع ايضا **قاضي خان** ولو اختلفا في جوار المزارع وفسادها  
بان ادعى احدهما التقعر وادعى الاخر اقترع معلوم فالقول للمدعي الفساد  
قبل المزارع وتعددها لصاحب البذر **ادعى الفساد والجوار** فالبينة بينة  
مدعى الجوار في الخالف ولو كان البذر من ريب الارض فقال شرطت لك  
النصف وريادة عشرة اقترع وقال العامل النصف فالقول للعامل **قاضي خان**  
لرب الارض سواء اختلفا قبل الزرع او بعده **وجيز** ولو اقام البينة  
ادعى فيها نزع فقضى بالارض والزرع ثم ادعى المدعي عليه الزرع انزل  
واقام البينة فقضى له ثم ان المدعي عليه ادعى انه غرس الاشجار وقد  
كانوا شهداء بالارض لا غير تسمع دعواه وتو شهودا بالارض والغرس اتصالا  
فدعوى جامع القتاوى **كتاب المضارب** وفي الوجيز لو قال رب المال  
هو قرض وادعى القايض المضارب فان كان بعد ما قرض فالقول لرب  
المال والبينة بينة ايضا والمضارب ضامن وقبل التقرف فالقول له ولا ضمان عليه  
ادى القايض **ولو اختلفا في قدر ما شرطه الزوج للمضارب** فالقول لرب  
المال مع يمينه والبينة للمضارب **ولو قال رب المال دفعت مضاربتي في**  
**خاصة** وقال المضارب ما سميت لك تجارة بعينها فان كان قبل التقرف  
لا يكون للمضارب في العدم وان اختلفا بعد التقرف فالقول للمضارب  
والبينة لرب المال وان اتفقا على المضارب بالخاصة واختلفا في جنس **القارة**  
فالقول لرب المال والبينة للمضارب **ولو قال المضارب امرتني بالتقديف**  
وقال رب المال امرتك بالتقديف فالقول للمضارب والبينة للمدعي التحصيل  
**ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد التقديف في الزوج** فقال المضارب قسمنا  
بعد قبض راس المال وانكر رب المال قبض راس المال كان القول لرب المال  
**ولو اقام البينة كانت البينة بينة للمضارب** **ولو قال رب المال شرطت لك**  
**ثلث الربح الا عشرة** فقال المضارب لا بشرطت لى ثلث الربح كان القول لرب

المال وان كان فيه قصار العقد لا ينكر باو يدعيها المضارب والبينة  
بينت المضارب لا تخاف امت على اثبات الزيادة **ولو قال رب المال شرطت**  
**لك نصف الربح** وقال المضارب شرطت ما يدريهم او لم بشرطت لي شيئا  
ولما المثل كان القول لرب المال لان المضارب يدعي اجره في الذمة وهو  
ينكر وانما قاعا البينة والبينة بينة للمضارب لا تخاف امت على اثبات الزيادة  
في ذمة الاخر **ولو قال المضارب اقترضتني** وقال رب المال مضاربتي  
كان القول قول رب المال **وان اقام البينة والبينة بينة للمضارب** **قاضي خان**  
اذا اختلف رب المال مع المضارب فقال المضارب قد دعت عليك  
راس المال بعد ما اقتسمنا وانكر رب المال كان القول قول رب المال  
**اقاما البينة واقام رب المال على ان المضارب اقرا ولم يرد عليه راس**  
**واقام المضارب البينة على اقرار رب المال انه قد علم راس المال قبل على**  
**ان ارجاها** **وايج** احدها سبق من الاخر يقضى لآخر الباشيخ وان ارجاها  
سواء اطلقا يقضى بينة المضارب من فصل دعوى المتقديف في دعوى قاضي خان  
**كتاب الشراكة** ولو امر احد المتقايضين حليف بشريان عبد الهان وحلف  
العبد والعتق فاشترياه وقد افرق المتقايضان عن كسرة فقال الامر اشترياه  
بعيد الترتيب فهو لخاصة او قال اشترياه قبل الترتيب فهو بيننا كان القول قول  
الامر والبينة بينة الاخران اقاما البينة وان قال الامر اشترياه قبل الترتيب قال  
الاخر اشترياه بعد الترتيب كان القول قول الذي لم يامر والبينة بينة الامر **لو كان**  
**هذا شركة الضمان** فهو كذا **هل** ادعى انه شريكه وحده المدعي عليه ذلك والمال  
في يد الجاحد فاقام المدعي البينة شهد الشهود انه مفارضة وان هذا المال  
الذي في يديهم شركة ما او قالوا هي بينهما نصيبان او لم يقولوا ذلك لكنهم  
شهدوا انه مفارضة وان المال بينهما او شهدوا ان المال في شركتهما فظاهر لان  
المفارقة تقضى المسارات في المال وما اذا شهدوا انه مفارضة ولم



ولم يزيد دوا على ذلك **قال شيخ الإسلام** سئل الأئمة السرخسي هذا هو الأول  
سواء يقضى بالمال بينهما لأنهم قالوا هو مفارضة وقصة المفارضة المأثورة  
في مال الشركة وإذا قضى بأيدي بينهما فلوان المدعى عليه أقام البينة على  
المال ميراث من موته أو جهة أو صدقة من غير يقضى له إن كان شهد له في  
شهادة أو مفارضة وإن المال المدعى فيه بينهما نصفاً لا تقبل بينة المدعى  
على الميراث والجهة والصدقة وإن كان شهد المدعى شهدوا أنه مفارضة ولم يزدوا  
على ذلك **ذكر سئل الأئمة السرخسي** فيه خلافاً على قول أبي يوسف لا تقبل بينة  
المقضى عليه وعلى قولهم في هذا الوجه تقبل بينة المقضى عليه بالجهة والصدقة  
وغير ذلك وبما إذا شهدوا أن المال المدعى فيه من شركته أو هو بينهما لا تقبل  
بينة المدعى عليه ولوان المدعى عليه مدعى عينا أنه له خاصة وحب شركه  
منه حصصه وأقام البينة على الحبصه والتفريق قبلت بینه وإن جلا مدعى عبداً  
في يد رجل أنه شرك في اليد في هذا العبد وأقام البينة وقضى له بنصف  
العبد فأدعى في اليد بعد ذلك أنه ميراث له من أبيه لا تقبل بينة إلا أنه يدعى  
من الفضول وأدعى مات أحد المتقارضين والمال في يد الباقي منها فأدعى  
الميت المفارضة وجداً إلى ما أقام الورثة البينة أن أباهم كان شركه مفارضة  
لا يقضو لهم شيء مما في يد الباقي إلا أن يقيموا البينة أنه من شركته أيهم أن يقبوا  
البينة أن المال كان في يد الميت في حياته قبلت بينة الورثة ولو كان  
المال في يد الورثة وهم يجرون الشركة فأقام إلى البينة على شركة المتقارضين  
وأقام ورثة الميت أن أباهم مات وترك هذا ميراثاً من غير شركته بينهما لا تقبل  
بينة الورثة ويقضى بنصف المال المدعى في قول أبي حنيفة وفي قول محمد لا تقبل  
بينة الورثة على الميراث قاضي خان **باب القسمة** لو أقسمت داراً وأخذ  
كل واحد طائفة وأدعى أحدها شيئاً في الآخر وقع في قسمه وأقام البينة  
أخذ شيئاً المدعى ولو اختلفا في حد وما يطعن النصيب فقال كل واحد

هذا نصيب أدخل في نصيب صاحبه وأقاما البينة قضى لكل واحد منهما بالمدعى  
في يد صاحبه **الوجيز** كتاب الدعوى **باب الشك** إذا تنازعا شاة في شاة  
وأقاما البينة على الشك قضى لصاحب اليد ثم إذا ادعى أحدهما أقام البينة على  
قضى به إلا أن يعيد صاحب اليد البينة على الشك ولو تنازعا في جارية وأقام  
كل واحد منها بينة أنها ولدت عنه وفي ملكه امتد قضى للزوجه في يد مدعى أقام  
المدعى البينة على الجارية التي عند المدعى عليها أنها امتد ولدت في ملكه وأقام البينة  
على مثل ذلك قضى بها ولدها المدعى قامت بينة على المال وبينة على البراءة وأما إذا  
فإن كان تنازع البراءة سابقاً لقصة المال وإن كان لاحقاً يقضى بالبراءة وإن لم  
يقرها أو غشها أحدهما دون الآخر أو تنازعا في شاة أو في جارية أو في مال  
البراءة إنما تلحق للشك في جده ولا يلحق له إلا بعد جوب المال والظاهر  
أنه كان بعد جوب المال بالأول إذا ادعى على أخيه ألا يطلو ما فقال المدعى  
عليه على وجه الدفع أنك قد أمرت بهذا المال بعد إقراره بالبراءة هل يدفع  
المدعى عليه **قال شيخ الإسلام** برهان الدين أنه لا يدفع ولو قال أنك أمرت  
بعد دعوى إقراره بالبراءة وأقام البينة تقبل **مشمول الأحكام** عت في يد  
أقام أحدهما البينة أنها ملكه منذ عشرين وأقام الآخر البينة أنها ملكه منذ عشرين  
فهو لصاحب الوقت الأول ولو لم يقرها فهو بينهما وكذا لو أقام البينة على الشك  
وأن أقام أحدهما البينة على الشك دون الآخر فصاحب الشك أولى وإن أقام  
البينة على الشك وأما تنازع أحدهما سبق فهو لمن كان بينة سبق على  
وإن كان شكلاً فهو بينهما **عبث** في يد من أقام البينة أنه ولد في ملكه  
وأقام ذو اليد على مثل ذلك بينة يقض به له المدعى قضاء ملك لا ملك  
ترك كما قال عيسى ابن إبان وكذلك لو أقام الخارج بينة أنه ولد له  
منذ سنة وأقام ذو اليد أنه له ولد في ملكه منذ سنتين فهو لذو اليد **والأمام**



المدعي بيته انما وفي ملكه خمس سنين واقام ذوالبيد انما وفي ملكه  
 ولم يوقت اوقت شهر ذوالبيد وفي شهر المدعي فهو الخارج نصار  
 الحاصل ان بيته الخارج اولى الا اذا ادعى ذوالبيد التسامح فحينئذ يقسم اولى  
**تقدم القناري** وان اقام الخارج البيته على ملكه من مخرج وصاحب البيته  
 على ملكه اقدم تاريخا كان اولى وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف و  
 رواه عن محمد بن احمد لا تقبل بيته في البيد جمع البيد البيته قاتل على  
 الملك ولم يعرف صاحبه الملك فكان التقديم والتأخر سوى **لها** ان البيته  
 مع التاريخ متضمنة معنى الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت فمقتضى  
 لغيره بطلان لا يكون الا بالتلف في بيته وذو البيد على الدفع بقوله  
 هذا الخلاف لو كان الدار في ايديها والمعنى ما بينا **ولو اقام الخارج** في البيد  
 البيته على ملكه مطلق ووقت اخرها دون الاخر فمقتضى قول ابي حنيفة  
 اولى وقال ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة صاحب الوقت اولى لان اقدم  
 وصار كافي دعوى الشراء اذا اخرج احداهما كان صاحب التاريخ اولى **لها**  
 ان بيته ذوالبيد انما تقبل بتضمن معنى الدفع ولا دفع هذا حين دفع  
 الشك في التلق في بيته وعلى هذا لو كانت الدار في ايديها ولو كانت في يد  
 والمسألة بالخلافها من عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف الذي وقت اولى  
 وقال محمد الذي اطلق اولى لان دعوى اولى لبيته الملك بدليل استحقاق الزيادة  
 وجوع المباع بعضهم على البعض ولا يبيد يوسف التاريخ وجب للملك في  
 ذلك الوقت شفع والاطلاق يحتمل غير اولى وبيد الترجيح بالمتيقن لا يترجح  
 ان التاريخ يضاهي احتمال عدم التقديم فتقدم اعتبارا وصار كالواقف  
 البيته على ملكه مطلق بخلاف الشراء لان امر حادث فيضاف الى الزيادة  
 فيخرج جانب صاحب التاريخ **في هذا** جلان اقام كل واحد منهما بيته على  
 دارها في بيده ولم يعرف ذوالبيته ها جعل في كل واحد نصف المدعي به

ان بيته ذوالبيد على التسامح  
 انما يترجح على بيته الخارج على  
 الملك المطلق او على التسامح  
 اذا لم يدع الخارج عليه فله  
 كراهين وعصب ونحوه انما لا يترجح  
 الخارج اولى فلهذا في بيته

فان اقام

فان اقام احداهما بيته يد تثبت له البيد وصار هو المدعي عليه وان لم يقيم  
 لواحد منها بيته فعلى كل واحد منهما البيد فان خلفا توقف هذه الدار الى  
 ان يعرف حقيقة الحال فان نكل احدهما لا يقتضي لخالف بالبيد ولكن  
 يمنع الناكل من التعرض لهذه الدار **ولو اقام** ذوالبيد البيته انما في بيده  
 مستستعين واقام الخارج انما لا يترجح من قضي الخارج **خارج** وذو البيد  
 اقاما البيته على ملكه مطلق واخرها تاريخها سواء يقتضي الخارج صاحبها  
 اقام كل واحد منهما البيته انما اداره يقتضي لكل واحد بما في بيده صاحب  
**ولو اقام** احدهما على الارث والاخر على التملك من مخرج مدعى الارث  
 مسبب صحيح قضي بالتملك **ادعيا** ملكا مطلقا في عين في يد ثالث فارخا  
 وتاريخ احدهما سبق فالأسبق اولى الا في رواية عن محمد بن احمد ان بيته وان  
 احدهما ولم يترجح الاخر فعند ابي حنيفة يقتضي بيته ولا يترجح بالتاريخ عند  
 ابي يوسف المؤرخ اولى وعند محمد المهرم اولى فان كان الصنف في بيدهما  
 ولم يترجها او تاريخا وتاريخها سواء فالخارج اولى فان كان تاريخ احدهما  
 اسبق فصار اولى عندهما قال محمد بن احمد ان تاريخ احدهما ولم يترجح  
 الاخر او تاريخ الخارج سنة وشك شهر وذو البيد في السنة او السنين  
 وتاريخ الاخر او تاريخ ذوالبيد مستعين وشك شهر الخارج في التاريخ قضي  
 بالخارج عندهما وعند ابي يوسف بيته صاحب الوقت اولى وان كان العين  
 في ايديها وتاريخ اسبق فعندهما لا يستقيم تاريخا وعمره في بيته وان كان  
 لادعيا تملك الملك من اسبق بالميراث والشراء **وان ادعيا** تملك الملك  
 والعين في بيده فبيده الا اذا كان تاريخ احدهما اسبق فهو له وكذلك ان  
 احدهما ولم يترجح الاخر فعند محمد بالاجماع وان كان الصنف في يد  
 احدهما يقتضي لذو البيد الا ان يترجها وتاريخ احدهما اسبق فلهذا  
 وان كان في ايديها وتاريخ احدهما اسبق فلهذا لا يستقيم **دار** في

اقام احداهما بيته ان  
 الدار التي في ايديها كانت  
 لا محالة في بيته  
 ان اقام الاخر البيته انما  
 كانت لا يترجح في بيته  
 فبيته الا اولى لا يترجح الزيادة  
 فبيته في البيتين  
 به القناري



ثالث ادعى كل الدار والاخر نصفها واقاما البينة فعند ادعى  
 لصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها وعند صاحب الجميع  
 ولصاحب النصف ثلثها وان كانت الدار في ايديها يقضى لكل صاحب الجميع  
 ادعى كل جميعها والاخر ثلثها واخر نصفها واقاما البينة فعند ادعى ٢ لصاحب  
 الجميع سبعة ارباعها وعشر لصاحب الجميع ثلثها ولصاحب النصف سها وفي  
 الدار بينهم على ثلاثة عشر لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلث اربعة عشر  
 النصف ثلاثة **خارج** ودعا اليد اقام كل واحد البينة على تنازع حينان في ملكه  
 لدعي اليد ولا عبرة للمنازع مع التنازع الا اذا اذنا وتبين مختلفين ووافق <sup>الدار</sup>  
 باخر الخارج فانه يقضى به للخارج وان وافق باخر دعا اليد وكان سكره او خالفها  
 قضى لدعي اليد **خارج** اقاما البينة على حينان في يد الاخر اذ تخرج عنده في ملكه  
 يقضى بينهما ارباعا ولم يردوا الا اذا اختلفا في تاريخ احوالها فيقضى للاخر وان سكره  
 او خالفها قضى بينهما **خارج** وفي الفصل الثاني **اعلم** ان <sup>الدار</sup>  
 اذا ادعى فبرهنا فلا يخلو اما ان يدعي ملكا مطلقا او ارباعا او شراة وكل قسم <sup>الدار</sup>  
 لانه اما ان يكون المدعى في يد ثالث او في يدها او في يد احوالها استقر او ارباع  
 اقسام لانه اما ان يورثها او يورثها تاريخا واحدا او ارباعا تاريخا احوالها استقر او ارباع  
 احوالها الا ارباعا وحده ذلك ستة وثلاثون فصلا اما لو ادعى ملكا مطلقا او ارباعا  
 في يد ثالث ولم يورثها تاريخا واحدا يورثها يقضى بينهما الاستواء في الحصة وان  
 وتاريخ احوالها استقر يقضى للاسبق لانه ان ثبت الملك لنفسه في زمان لا يورث  
 غيره فقضى بالملك له ثم لا يقضى بغيره لغيره الا اذا اتفق الملك عند من يورثه  
 ثم يتلقى الملك منه فلا يقضى له به ولو ادعى احوالها الا ارباعا فعند ادعى ٥  
 للمنازع ويقضى بينهما لانه الوقت لا يورثها لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز ان يكون  
 الاخر اقدم منه فيقول ان يكون متاخر عنده فعمل مقارنا رعاية للاصل لا ليد  
 وعند ابو يوسف يقضى للمنازع لانه ان ثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقضى  
 لنفسه

وفيه

وغيره لم يورثه فيثبت في الحال يقضى في ثبوتها في وقت تاريخ صاحبه شك  
 فلا معاينة وعند محمد يقضى لمن اطلق لانه دعوى الملك المطلق ودعوى الملك  
 في الاصل ودعوى الملك في مقتصر على وقت التاريخ ولهذا يرجع الباقية <sup>بعضها</sup>  
 على بعضه ونحن الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق استقر تاريخا  
 فكان اولي هذا اذا كان المدعى في يد ثالث فان كان في يدها فذلك <sup>الدار</sup>  
 لانه لم يتزوج احوالها على الاخر باليد ولا يخط غرض حال الاخر باليد وان كان  
 في يد احوالها فان ارباعا سواء اودم يد احوالها خارج لان بينة الزاياتا وان  
 واحدا سبق مهرا لا سبقها لما مر وخرج عندها جميع غرض هذا القول وقال الرازي  
 بينة دعي اليد على دعي الوقت ولا على غيره لانه البينة قائما على الملك المطلق ولم  
 يتعرض لجهة الملك فاستوى التقديم والتأخر فيقضى بالخارج ولها ان السبق  
 مع التاريخ يقضى بحقوق الدفع فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت ثبوت  
 لصير بعد لا يكون الا بالتسليم منه فصارت بينة دعي اليد تكرر التاريخ في  
 دفع بينة الخارج على معوق افعال دفع الا بعد ثبات التسليم منه فلهذا <sup>بينة</sup>  
 على المدفع مقبوله وعلى هذا اذا كانت الدار في ايديها فصاحب الوقت الاول  
 عندها وعند يكون بينهما وان ارباعا احوالها الا ارباعا فعند ادعى يقضى  
 للمورث لانه بينة اقدم للمطلق كالوادي على جلاء شراة واحدا تاريخا احوالها  
 الا ارباعا كان المورث ادعى فعند ادعى ٢ ويحرم يقضى بالخارج ولا عبرة للوقت لان  
 بينة دعي اليد انما تقضوا اذا كانت بحقوق الدفع وهذا دفع الاصل في حقوق الدفع  
 لوقوع الشك في وجوب التسليم من جهة الحول ان سهم الخارج لو وقع الكا  
 اقدم فاذا وقع الشك في ثبوتها يقضى بالدفع فلا يقبل مع الشك والاعتبار <sup>ادعى</sup>  
 كل واحد منها الا ان ثبت من ايدها فلو كان اليها في يد ثالث ولم يورثها ارباعا سواء  
 هي بينهما نصفان لا استواء في الحصة وان ارباعا واحدا سبق مهرا لا سبقها  
 ارباعا ٢ واي يوسف وكان ابو يوسف يقول ولا يقضى بينهما نصفين في الا



والمالك المطلق ثم رجع الى ما قلنا وقال محمد بن راية ابو جعفر كما قال ابو  
 وقال في رواية ابو سليمان لا عبرة للمبايع في الارث فيقتضي منها نصفين  
 وان استقر باجر احدهما لا بها لا بدعيان الملك لا تقسمها **اقول** ينبغي ان  
 حكم هذا الحكم دعوى الشراء استيفائه للموردين كما يصح في تلقى الملك منها فتم  
 يعتبر البايع في الشراء بالبايعين **ينبغي** ان لا يعتبر البايع في الارث ايضا فتد  
 الاشكال على من خالف فيشكل التقضي الا بالرجل على الروايتين **والخلاصة** ان  
 في اعتبار ما يبيع التلقون البايعين اختلافا للروايات على ما سيجي فكذا الارث  
 فلا فرق بينهما في الحكم فلا اشكال حينئذ وان ارع احداهما لا الاخر فقتضي منها  
 نصفين لا بها ادعيان تلقى الملك من طيف فلا عبرة للمبايع **وقيل** يقتضي للموردين  
 عند ابو يوسف ولو كان الصنف في ايديها فكذا الجواب وان كان الصنف في ايديها  
 ولم يردخا او ارعها سواء يقتضي الخارج وان ارعها واستقر في ايديها  
 وعند محمد للخارج لانه لا عبرة للمبايع هنا وان ارع احداهما لا الاخر فقتضي  
 اجماعا **وقيل** عند ابو يوسف للموردين ولو ارعها الملك لم يضر سبق البايع  
 اتفاقا بخلاف لو ادعيان الشراء جليل لانها يثبت الملك لبايعها ولا يبيع  
 ملك البايعين فبايعها للملك لا يعتد به وقيل كانها حظا يورثها على  
 على الملك بلا تاريخ فيكون بينهما احاطا فقد اتفقا على ان الملك كان لهذا  
 الرجل وانما اختلفا في التلقى منه وهذا الرجل اثبت التلقى لنفسه في وقت الاستيلاء  
 فيه صاحبه فيقتضي به له ثم لا يقتضيه لغيره بعد الا اذا تلقى منه وان ارع  
 احدهما لا الاخر فهو للاخر **اقول** في اتفاقنا لا يثبت الشراء لنفسه في وقت الاستيلاء  
 فيه غيره فيقتضي به حتى يثبت تقدم الشراء على خلاف ما لو ادعيان الشراء من طيف  
 احدهما لا الاخر فانه يقتضي منها نصفين لا بهما يجتمع السبق ثم هي في ايديها  
 في اثبات الملك له وتوقيت احدهما لا يدل على سبق ملك بايعه ولتبع ملك البايع  
 الاخر استقر فلان مقتضى منها وهذا اتفاقا على ان الملك لبايع واحد فاجتهد كل

فان كان البايع قد ارعها  
 فقتضي منها نصفين  
 فان كان البايع قد ارعها  
 فقتضي منها نصفين  
 فان كان البايع قد ارعها  
 فقتضي منها نصفين

منها الاثبات سبب الانتقال اليها الى اثبات الملك للمبايع وسبب الملك في  
 في حق من وقت شهره استقر فكان هو الموردين الحق وان كان الصنف  
 ايديها فهو بينهما الا اذا ارعها احدهما استقر في حينئذ يقتضي لاستيلائها وان  
 كان في يد احدهما فهو لذي اليد سواء ارع او لم يورث الا اذا ارعها وان ارع  
 الخارج استقر فيقتضي به الخارج **فالحاصل** ان الخارج مع ذي اليد  
 ملكا مطلقا فالخارج اولى في كل الصور الا اذا ارعها واستقر باجر ذي اليد  
 فانه يقتضي له كما يقتضي له في المتاج وفي كل سبب للملك لا يتكرر كسب لا بد  
 في بعض المتاج ولو كان يتكرر كالبناء فقتضي به الخارج ولو رجع الخارج عنها  
 منذ سنتين وبرهن ذو اليد انه يملك منذ ثلاث سنين فهو للخارج لا لذي اليد  
 لم يورثها على الملك وعمره اربع سنين لانه لم يورثها انتهى **وفي الاصطلاح** ايضا  
 نقلنا في **الذي هو** ان برهن الموردين فان كان تاريخ احدهما سابقا  
 وان لم يكن سواء لم يورثها او ارعها او ارعها ولم يكن احدهما سابقا فله الحق  
 فان كان كل منهما ايد فها متساويان وكذا ان كان كل منهما خارجا في الملك  
 المطلق وكذا في الملك بسبب الا اذا تلقيا من واحد وان ارع احدهما فقط  
 فانه الحق وان كان احدهما ايد والاخر خارج فالخارج الحق **والملك**  
 سائلا للصور المذكورة الا اذا ادعيان مع الملك فعلا كما اذا قال هو كذا  
 اعتققت او يدبره فذو اليد الحق بخلاف ما اذا قال كل واحد مني كذا  
 فها سواء لانها خارجا اذ لا يدعيان على الكاكت بخلاف العتق فانه في يد الموردين  
 صغيرا ولو قال احدهما هو عبدي كاتبت وقال الاخر يدبره واعتقته فها  
 اولى **فالحاصل** ان كل يفتق تكون اكثر اثباتا هو الحق **وهو** **فالحاصل**  
 في قطار اهل على البعيد الاول راكب وعلى وسطها راكب وعلى اخرها راكب  
 فادعى كل واحد العطاء كله فكل واحد البعيد الذي هو راكب وما بين البعيد  
 الاول والاوسط نصفا وليس للاخر الا ما ركبته فان قامت له المينة فما ركبته



كل واحد منهم بين الاخرين نصفان وما بين الاول والاخر نصفان  
وما بين الاول وسط والاخر نصف والاخر نصف بين الاول والاخر نصفان  
**من دعاه على عبيد** في يد رجل برهن رجل على انه كان لفلان اشترى  
منه منذ عشرة ايام ويوسف ذواليد على انه كان لاخر اشترى منه منذ شهر  
وسماه **قال** الثاني في قوله الثاني هو لا يستقيم تأريخا وهو ذواليد  
ويحمد في قوله الاخر هو المدعي وعلى قياس قول محمد اولى هو الذي  
لا يستقيم تأريخا وعلى قول ابى يوسف الثاني اولى هو المدعي **في البراءة**  
وان كانت دار في يد رجل ادعاه اثبات احدى جميعا والاخر نصفها  
واقام البينة فلصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها  
عند ابي حنيفة اعتبارا لطريق المنازعة فان صاحب النصف لا يشارك  
الاخر في النصف فسلم له واشترت مناعته في النصف الاخر فينصف بينهما  
**وقال** هي بينهما التا انا فاعتبر بطريق العول والمضاربة فصاحب الجميع  
يضرب بكل حصة سهمين وصاحب النصف سهم واحد فيقسم التا ثلثا  
**قال صاحب المهر** وهذه المسئلة نظاير واضداد لا يحتملها  
هذا المختصر وقد ذكرنا في الزيادات والركامات الدار في ايديهما سلم  
لصاحب الجميع كلها ونصفها على وجه القضاء ونصفها الا على وجه القضاء  
لانها خارجة في النصف فيقتضي بينة والنصف الذي هو في يد صاحب  
لا يدعيه لان مدعاه النصف وهو في يد صاحبه وسلم ولم يصر في الدعوى  
كان ظاهرا مساكرا ولا قضاء بدون الدعوى فيترك في يد **في المهر**  
ولو ادعى الفاق قال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط فاقام المدعي  
البينة على المال ثم اقام المدعي عليه البينة على القضاء او الزاوية  
وان ادعى الفاق قال المدعي عليه ما كان لك على شيء قط ولا اعرك  
فاقام المدعي البينة على المال ثم اقام المدعي عليه البينة على القضاء او الزاوية



ذكر

**ذكر في الجامع الصغير** ايضا لا تقبل وذكر القدر عن اصحابنا **تقيا**  
انها لا تقبل ولو اقام المدين بينة على العسار وصاحب الدين على اليسار  
كانت بينة اليسار اولى **جل** ادعى على رجل انه اخذ منه الفان وصف  
الا فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي اقرب هذا المال المسمى  
فلان اقرب من المدعي الاول اقرب **قال محمد** لا يبطل بهذا ادعى  
المدعي الاول ولا يبطل بيقينه لان الوقت غير مذكور في الشهادة بين  
فيجعل كانه فلانا اخذ اولاً ثم ردها على المدعي ثم اخذها منه المدعي عليه  
ولو ادعى اولاً ان هذا الرجل اخذ منه الفان اقام البينة ثم ان المدعي عليه  
اقام البينة ان هذا المدعي اقرب فلانا وكيل المدعي عليه اخذ منه هذا  
المال كان فكت ابطال المدعي المدعي الاول وتكذيب البينة **جل**  
ادعى عينا في يد اشخاص واقام البينة انه له ثم ان المدعي عليه اقام البينة  
ان الشهود قد ادعوا هذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة  
**ولو** تنازع رجلان في شيء فاقام احدهما البينة ان كان في يد من  
شهر واقام الاخر البينة انه كان في يد من جمعة جعله القاضي في يد  
الجمعة **عبد** في يد رجل اقام البينة انه عده منذ عشرين سنة واقام  
البينة انه عده وكان في يد من سنة اقتصبه الذي في يد من  
في يد **اذا** تنازع رجل وامراة فاقام الرجل البينة ان الدار داره  
امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عدها في يد  
في ايديهما فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احدهما تركت  
لتعاضد البينتين في الدار وكل لكل واحد منها بالجه ولا تقبل بينة  
احدهما على صاحبه بالبرق لكان التعاضد **قيل** ويتبع ان الدار  
اذا كانت في يد احدهما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب البيت  
المطلق لا تعاضد ببينة الخارج **عبد** في يد رجل اقام رجل البينة

اليسار



عبد ولد في ملكه ثم اقام الامر اليه **سعيد** ولد في ملكه ففقد القاضى بها  
ثم اقام ثالث البيعة **سعيد** ولد في ملكه فان القاضى يقضى به الثالث ان لم  
يعد المقضى لها البيعة **سعيد** لها ولد في ملكها فان ادعى احدهما ذلك  
قضى بالنصف للذي اعاد البيعة **سعيد** له ولد في ملكه **سعيد** له ولد في ملكه  
شاه برهن نريد انهما ولد ولد في ملكه وحكم له بما تم برهن عن وانهما ولد  
ولد في ملكه برهن نريد باعادة البيعة اذ الاولى قامت على غير خصم فلم تكن حجة  
على عمر فلما اعادها فهو اول ولد له ذوالبيعة لم يعد فهو عمر والمدعى  
فاذا قضى له ثم برهن نريد على الساج حكم له بما او برهن على شيء  
لو برهن عليه في الاستدكان احق به فكذا في الانتهاء **اقول** فطلي هذا  
لو برهن بكر على الساج بعد الحكم الثاني لزيد فيبقى ان يحكم للبكر ايضا  
لان نريد اخارج بالنسبة الى بكر وان كان نريد نريد هي بالنسبة الى  
عمر ويلي نريد **ولو ادعى** المقضى له بالساج بيعة حكم له وان لم  
يعد حتى قضى للمدعى ثم اعاد قبل يقبل ويقبض الحكم وقيل لا **الفصل الثاني**  
**في الفصولين** واذا قضى على الرجل بدين او مطلق ملك ثم اقام البيعة  
على الساج او على ثلثي الملك في المدعى قبلت بيعة **حل** اقام البيعة على ان  
قاضي بملكنا قضى له بهن الجارية بهن الشاه واقام ذوالبيد  
البيعة على الساج يقضى بيعة المدعى ولا يقضى بيعة ذوالبيد على الساج  
خلا لحد لا محالة ان القاضى قضى الخارج بالساج **ولو ان** جليل ادعى  
دائما في يد رجل اقام احدهما البيعة على الساج والآخر على الملك **فصل**  
الساج اولي خارجا كان او صاحب يد **ولو ادعى** الساج دائما يقضى  
بينها فان وقت كل واحد من البيعتين وقتا وسن الدابر يوافق احد  
البيعتين وهما خارجا كان او احدهما يقضى للمدعى وحق له سن الدابر  
وان كان سن الدابر مشكلا فان كانا خارجين يقضى لها وان كان

احدها

احدهما صاحب يد يقضى له وان خالف سن الدابر الوقت في رواية  
يقضى لها وفي رواية تطلق البيعتان **سعيد** له ولد في ملكه **سعيد** له ولد في ملكه  
وفي ايضا مع الاصل مع نقله في الزيلعي ان برهنا على الساج او اخاف قضى  
وقته سجا ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابر في ايديهما او في يدهما  
او في يد ثالث لانه المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في الساج غير  
تاريخ حيث يحكم بها لدى البدان كانت في يد احدهما او لهما ان كانت في يد  
او في يد ثالث وان اشكل فلها وان خالف وقته بطلنا فتترك الدابة في  
يد من كانت في يد اتمك ثم ان بيعة ذوالبيد في الساج اغاير مع على الساج  
اذ لم يدع الخارج معه على ذوالبيد فعلا اما لو ادعى عليه فعلا بان ادعى ذوالبيد  
تاجا وادعى الخارج انه لم يدع عنه وعصمه منه ذوالبيد او اجمعه او اعاده  
او اودعه اجمعه في اليد برهنا فهو الخارج وعائل الساج ماهر في مضاه كقول  
قالت في غزلية وعصمه مني وقالت صاحبة اليد هو لي غزلية وبرهنت حكم  
بيعة الخارج لا من **سعيد** له ولد في ملكه **سعيد** له ولد في ملكه **سعيد** له ولد في ملكه  
بيعة الخارج على مطلق الملك او على الساج اذ لم يدع الخارج عليه فعلا كرهن  
وعصم ونحوه اما لو ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيعة اول **سعيد** له ولد في ملكه  
له امرها من ذوالبيد او اعادها او عصمها منه وبرهن ذوالبيد انها تحت  
عنه يقضى بها لدى البدان يدع ملك الساج والآخر يدع نحو اعاد  
والساج اسبق من فخره ونحوه **الفصل الثاني** **في الفصولين** وكذا اذا  
الخارج مع الساج العتق او انه اسد فهو اول **قال في الاشباه** اذ اقام الخارج  
بيعة على الساج في ملكه وذوالبيد كذا قدمت بيعة ذوالبيد هكذا اطلق  
الموقف **قلت** الا في مستلذين ذكرهما في قرينة الاكل **لو كان** التراجع في  
فقال الخارج انه له في ملكه واعتقه وقال ذوالبيد ولد في ملكي فقط فلا  
ما اذا قال الخارج دبرته او كانت فانه لا يتقدم الثاني **ولو قال** الخارج



ولد في ملكي من اموالي هذه وهما بنى قدم على ذى اليد انتهى **وفي الرد**  
 من باب دعوى المتنازع وبينه العتق والتبديل والاستيلاء مع المتنازع اولى  
 من بينة المتنازع ومن ثمة بينة العتق مع المتنازع اولى من بينة التبديل والاستيلاء  
 مع المتنازع وبينه التبديل اولى من بينة الكتاب انتهى **وان تنازعا** في ثوب كان  
 بيد احدهما اقام احدهما البينة انما تسبح نصفه واقام الذخر بين يديه البينة  
 انما تسبح نصفه **قال** محمد ان كان يعرف نصفان فلكل واحد منهما النصف الذي  
 سجد وان لم يعرف فلكل الخارج **ولو تنازعا** في ثوب اقام ذى اليد البينة انما  
 خرج من شاة يملكها يقضى به لذي اليد ولو اقام الخارج البينة على شاة  
 في يد غيره انما شاة وخرج هذا الصوف منها واقام ذى اليد البينة  
 الذي يبيعها له وخرج الصوف منها يقضى بالخارج **ولو اختلفا** في حين فقال  
 صاحب اليد هو لي صنعت في ثوب ساقى هذه واقام الخارج البينة  
 على مثل ذلك فانه يقضى بالشاة للخارج **ولو ان عبدا** في يد رجل اقام  
 هو البينة انه عبده ولدي في ملكه امته وعبده واقام الخارج البينة  
 على مثل ذلك يقضى بالعبد الذي في يد **ولو اقام** ذى اليد البينة على امته  
 في يد امته ولدت هذا العبد في ملكي واقام الخارج على ان هذا  
 ولدت هذا العبد في ملكي فانه يقضى بالامته للمدعي **من دعوى قاض**  
 وان لم يتعرض للمولد في الفصلين **من الفصل الثاني** برهن الخارج  
 ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذى اليد على ملكها  
 للمدعي لانها ادعى في الامه ملكا مطلقا فيقفوها للمدعي ثم يحق العتق  
**ونسب** ادعى انه ملكه فقال ذى اليد ادعني فلان ولم يبرهن على الادعاء  
 حتى يقضى للمدعي ثم جاء المدعي وبرهن على المتنازع ويدعي الملك المطلق وبرهن  
 على المتنازع ايضا حكم للمدعي لا للمدعي ذى اليد وبرهن على المتنازع  
 فهو له وين في الحال ثابته بالحكم والمدعي لم يبرهن على انه كان له ولد عتق يثبت

السابق بقدر المدعي واليد بواسطه يد مودع عند فلان يقضون حتى لو برهن  
 المدعي ان اودع عند يقضى بالمتنازع المدعي فظهر ان الحكم الاول للمدعي على الملك  
 كان حكما على غير خصم ولم يكن نافذا **وفيه** برهن كل من الخارج وذى اليد  
 على متنازع في ملكه بايصحه حكم لذي اليد وكل من اخصم بايصحه وكان بايصحه  
 حضرا وادعيا ملكا بمتنازع فانه حكم لذي اليد كذا هذا **برهن** انه لذي اليد  
 وبرهن ذى اليد انه لذي يد في ملكه بايصحه حكم لذي اليد لانه خصم عن تلقى الملك  
 منه ويدع يد المتلقي منه فكانت حضرة وبرهن على المتنازع والمدعي في يد حكم  
 له به كذا هذا انتهى **اذا اخصم** جلات في ارض فيها نزع اقام كل واحد  
 منها البينة ان الارض والزرع له هو الذخر جها فانه يقضون بها للمدعي **ولو**  
 ان عبدا في يد رجل اقام بينة انه عبده ولدي في ملكه ولم يذكر الشهود  
 واقام ذى اليد البينة انه عبده ولدي امته هذه فانه يقضون بالعبد الذي في  
**عبد** في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده ولدي في ملكه امته هذه وعبد  
 واقام رجل البينة على مثل ذلك فانه يقضون بالعبد بين الخارجين  
**ولو اخصم** ذى اليد وخارج في مصحف واقام كل واحد منهما البينة انه مصحف  
 في ملكه فانه يقضون للمدعي **ولو ادعى** دجاجة في يد رجل انه لذي يد في ملكه  
 واقام ذى اليد البينة على مثل ذلك فانه يقضون به لذي اليد **ولو ان**  
 في دار كل واحد منهما بيتا فيها الدرو في يدي واقاما البينة فحمل القاض  
 الدار في ايديهما **او** في يد رجل اقام رجل البينة انه اشتراها من فلان  
 اليد بالف درهم وهو عليها وقد اتفق واقام اخر البينة ان فلانا اخر  
 منه وقبضها واقام اخر البينة على الصدقة في رجل اخر واقام اخر البينة انه  
 في ايده فان القاض يقضى بينهم اربابا وان ادعوا دقمة في رجل واحد يقض  
 للمشتري وترج بينة البسج **هل** في يد دار واقام رجل البينة انها لذي يد  
 رجل اخر البينة انها لذي يد فلان اشتراها من ذى اليد في رجل



# وقف لله تعالى

**وقف**  
لعل لذي اليد

نحن معلوم ونقد الثمن وقضا الدار والشريك غائب **قال** في قبال حقيقته  
 من يدعي يقضي بالدار لاف الذي يدعي الشراء لنفسه وللشريك القفا  
 لا يكون خصما غير شريك فكان هو يدعي النصف والبرعي الاخر يدعي الكل **ولو**  
 كان يدعي الشريك اقام البيعة ان الدار كانت لا يبيد مات وتركها ميراثا  
 له ولا خصم الغائب فان القاضي يقضي للذي يدعي الكل لنفسه **يقضي** الدار  
 ويقضي بالنصف الميت يدفع الربع الى الالف الحاضر يدفع الربع في يد الدار  
 حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع بغير بيعة **دار** 2 يد رجل  
 اخوه البيعة انما كانت دا ابيد مات وتركها ميراثا له ولا خصم ذي اليد  
 لا وارث له غيرها واقام رجل اجني البيعة انما داره والذى في يد الدار  
 تجدد عولها ويقول الدار لم ار ثمانه ابى فان كفا في يقضي **شكك**  
 اربع الدار للاجني والربع للابن المدعي ولا شيء لذي اليد **جلان**  
 دارا في يد رجل اقام احد هما البيعة ان هذه الدار كانت دار فلان مات  
 منذ سنتين وتركها ميراثا واقام اخر البيعة بان فلان مات منذ سنتين  
 وتركها ميراثا والذى في يد يد يترك دعواها ويدعي لنفسه **قال محمد**  
 بينهما نصفان ولا يصير الخارج في الموت **ولو** اقام احدهما البيعة ان هذه  
 كانت لفلان منذ ثلاث سنين ثم مات وتركها ميراثا واقام اخر البيعة  
 ان الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين مات وتركها ميراثا  
 له وهي بهذا الوهم للذي اقام البيعة على ثلاث سنين لانهم وقتوا الملك  
**جل** ادعي دارا في يد رجل انما الدار اقام الذي في يد الدار البيعة ان  
 الغائب كان ادعي هذه الدار واستحقاقه يله دفعها القافق **اللا**  
 ثم انما اجرها الذي هو فيها لا تقبل بيعة ذي اليد على هذا **ولو ادعي** شيئا لايه  
 واقام البيعة ان هذا الشيء لا يبيد مات وتركها ميراثا فان اباه مات  
 يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا واقامت امرأة البيعة ان اباه تزوجها

**وقف**

يوم كذا

# وقف لله تعالى

**وقف**

يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وان مات بعد ذلك يوم بعد اليوم الذي  
 وقت الابن ان يدفك ان المرأة اقامت البيعة على النكاح بعد ما اثبتت الابن  
 موتها يوم فان القاضي يقضي لكل واحد منها يقضي للمرأة بالنكاح والصلح  
 والميراث والابن بالميراث وكذا لو قامت امرأة اخرى ببيعة انما كان تزوجها  
 بعد نكاح الاول يوم يقضي نكاحها ايضا مع نكاح الاول ويقضي  
 لها بالميراث مع الابن ولا يقضي هذا ما اذا ادعي الابن ان فلانا قتل  
 اباه واقام البيعة واخوه القتل انما قتل في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا  
 واقامت المرأة البيعة استزوجها في يوم كذا بعد ذلك يوم فانها لا يقضي  
 المرأة هذا الا القتل يدخل في القضاء وقت الموت لا يدخل في القضاء  
 وتعام الدليل بطلب اخر فصل دعوى الملك **سبب** **من دعوى** **قاضي خان**  
 ادعي وقف وقال ذو اليد هو ملكي وحوزته فانما يقضي ببيعة ذو اليد  
 اتفاقا للثاني دعوى الوقف **من القضي** **الابن** اذ ابرهن الخارج وذو اليد  
 صغير قدم دعوى اليد في مسالتين **الاولى** لو برهن الخارج على ان البيعة  
 من امراته هذه وهما امران واقام ذو اليد ان ابنه ولم يفسد الا احداهما  
 الخارج **الثانية** لو كان ذو اليد ذميا والخارج مسلما فبرهن الذي شهد  
 من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سواء بيمين او بكافورين **ولو برهن**  
 الكافر مسلمين قدم على المسلم مطلقا **الاشباه** ولو ادعي على رجل ان  
 قتل اباه عمدا بالسيف منذ عشرين سنة وان ولد له لا وارث له غير من  
 امرع معها ولد واقامت البيعة ان والده هذا تزوجها منذ خمسة عشر سنة  
 وان هذا ولد منها وولد له مع ابنه هذا **قال** ابو حنيفة رحمه الله استحسن  
 في هذا ان اجيز بيعة المرأة وان ثبت نسب الولد له ولا يبطل بيعة الابن  
 على القتل **ولو** اقامت المرأة البيعة على النكاح ولم تأت بولد فالبيعة بيعة  
 الابن وللميراث دونه المرأة ويقبل القائل **ثلاثة** **نفي** ادعي نكاح دايرة اقام

**وقف**



كل واحد منهم البينة ان دابة ولدته دابة حصن والدابة معرفة الدابة  
يقضي المتاج بينهم **حل بات** وتكليف فادعى احدهما ان لا يصح على  
الوجه الفد هم منعت مبيع وادعى الاخر انه كان فرفض واقام كل واحد منهما  
البينة على ما ادعى انه يقضي لكل منهما بحسب ما ليس لاحدهما ان يشارك صاحبه  
**دار** في يد رجل يعلو على يد اخر وطريق العلو في ساحة الدار ادعى كل واحد منهما  
صاحبه الدار فان الدار مع الساحة تكون لصاحب السفار العلو طريق  
لصاحب العلو فان اقام البينة يقضي لكل واحد منهما بما في يد الاخر من حيا  
للخارج على يد اليد فيما في يد اليد **دور خمسة** مرقوم في المربع فرفع  
سقفها فادعى ان السقف له واحدهما ادعى انه له فان كان طريق السقف  
الى مكتب احدهم وهو مشغول بما عدا كان له في الخلع ويكون القول قوله **عنه**  
وان لم يكن طريق السقف الى مكتب احدهم ولا كان مشغولا بما عدا فهو لهما  
وكل واحد منهما ان يختلف الاخر على نصيب عند عدم البينة وان اقام البينة  
فهو له وان اقاموا جميعا يقضو لهما لكل واحد منهما بما في يد غيره **جند** في يد  
نفر احدهم يد بطائنها والنافي قطنها والثالث يد كلهما واقام كل واحد منهما  
البينة على ما ادعى فانه يقضو بحسب ما ادعى الكل ويقض هو لهما البطائنها  
القطن النصف اما لو كان يقضو لهما الكل بالبطائنها لانه يدعيها ولا يدعيها غيره فتعطي  
ثم يدعي الكل مع البطائنها يدعيان البطائنها ولا يدعيها غيرها والبطائنها في يد  
فيقضي لكل واحد منهما بنصفها الذي في يد صاحبه من حيا البينة الخارج **عنه**  
في اليد واذا قضو لهما البطائنها بالنصف صار كل مدعي الكل غصب  
بنصف البطائنها وجعلها بطائنها بحسب فيصير نصف قيمتها وهكذا في القطن  
الا ان في القطن نصف المملو في البطائنها بنصف القيمة **رجلان** في يد كل واحد  
شاة اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يد صاحبه شاة في  
من شاة التي في يد فان كانتا مشككتين ذكر في الاصل انه يقضي لكل واحد

بالشاة

الشاة التي في يد قضا وترك لا قضاء استحقاق **حل** ادعى ارافيد هل  
اقام المدعي عليه البينة ان المدعي قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي او قال  
كانت هذه الدار لي تبطل بينة المدعي **عنه** في يد **حل** ادعاه هوان  
اقام كل واحد منهما البينة انه له او دعه الذي في يده والمدعي عليه  
يجرد دعواه ويقول هو لي فلم يقض القاضى بشهر المدعي حتى صدق  
ذو اليد احدهما فانه يدفع العبد الى المقر فان عدلت البينة اتفق  
للمدعين من دعوى **قاضي خان** عبد في يد من اقام العبد البينة انه هو وقال  
ذو اليد انه عبد فلان ارد عينه او امره فبينة ذي اليد او لي بخلاف  
ما اذا اقام العبد البينة على مولاه انه هو الاصل واقام هو البينة انه عبد  
فبينة العبد اولى لانه الذي يصلح خصما لا يثبت بينة العبد في الجهاد ما  
ههنا فالمدعي ليس يخضع لكن يحال بين العبد وبين ذي اليد **اصل**  
**المستل** الوكيل يتعل المرأة اذا اقامت البينة على الطلقات الثلاث  
لا تقبل لكن يحال بينها وبين الوكيل استحسانا لكذا هنا ولو قال العبد  
اعتق فلان ذو اليد لم يتم البينة على الايداع والجارة لا يحال بينة  
وبين العبد لانه اقر امره بالرق ثم ادعى الحق ولو قال ان امره  
كان القول قوله بحكم الاصل **ولو** اقام ذو اليد البينة على الايداع ومن  
الملك للمعايب حين اقام العبد البينة على الجهاد لا تقبل بخلاف ما لو اقام  
العبد البينة ان فلانا اعتقد بغير الذي ارد عنه انه يدفع عنه حصن  
العبد لانه اقر بالرق على نفسه **غلام** في يد من قال ان امره وقال الذي  
في يد من هو عبد ان كان يعرف القول قول الغلام **ولو** اقام البينة هذا  
على الرق وهذا على الجهاد فبينة الغلام اولى هذا في القضية ويجوز ان  
يكون القول قوله والبينة بينة كالمودع اذا قال ودعت الرديضة كانت القول  
قوله **ولو** اقام البينة فالبينة بينة **وكذا** الرجل قال للطير ارضعت ولدي



يلين بقول قالت لا بل يلين بالقول قولها **ولو** أقاما البينة بينهما  
وتسئلان في **الحاجب الصغير** إذا قال رب السلم أجلك شهر وقد  
مضى وقال السلم لم يفي أمأ أخذت منك السلم الساعة فاقول قول  
وعلى الطالب البينة **ولو** أقاما البينة فالبينة بينة المطلوب أيضا وفي الكافي  
إذا بعث الزوج البهاتر بافتات هذا هدي وقال الزوج ههنا  
فقال القول قول الزوج والبينة بينهما فأن أقاما البينة بينهما أيضا **أمأ**  
في يد رجل قالت أنا أم ولد فلان أو مديونة أو مكنته أو اعتق فقل  
ذوالبدا نهما ملكي فاقول قول ذى اليد وقال **ابن يوسف** القول لامة  
والمرأة في نهما أمأ له وكذا في الاستيلاء أو المعتق فاقول قول  
ذى اليد **ولو** قال ذوالبدا اشتريته فلان وقالت الأمأ اعتق فلان  
وأقام كل واحد منهما بينة فبينت الصنف أو إلى الأذ كان في البيت  
قبض معاين **في الخلاصة** أثبت برة العم بذكر الأب إلى الجد  
خصمه أمأ أو فلان فلان آخر يدفع المدي وكذا يدفع لو برهن  
أدعى على أخ أو ابن عمه أو غيره من أهله وجه حكم بنسبه من  
الرجل **ولو** برهن أن أبا الميت فلان غير ما أبنته المدي لا يندفع أو البينة  
للاشياء لا للسلقي ولا للمال ليس خصم في إثبات اسم الجد فلا تقبل على  
ولا على المتلق من الفصل العاشر **في الفصلين** رجل ادعى دارا في يد رجل  
أنها له وأقام البينة وأقام المدي عليه البينة فها العنان الغائب  
استراهامه المدي وكلف بها تقبل بينة ويجعل ويجلا ويدفع  
عنه الخصم ولا يقضي بالشراء على الغائب **رجل** ادعى امرأة ميت  
فدعم أمأ أو عم الميت لا يبر وأقام البينة على الميت وذكر المهر  
اسم أمأ وجه واسم الميت وجه كما هو الرسم المعتاد والمدي عليه  
أقام البينة أن جد الميت كان فلان غير ما أبنته المدي لا تقبل بينة المدي

عليه لأنه البينات للاشياء لا للسلقي وبينة المدي عليه كانت على النقي  
وهو ليس خصم في إثبات اسم جد المدي **وكذا** لو ادعى ميتا أخا له  
فأقام المدي عليه البينة أن أبا المدي رجل آخر غير المدي **عليه** المدي  
لا تقبل بينة المدي عليه **ولو** ادعى ميتا أخا له وذكرا له ابن عم الميت  
وذكر الأسماء إلى الجد الأعلى فأقام المدي عليه البينة أن أبا المدي  
كان يقول في صوته أنا أخ فلان لا أمأ لا أشهد لا تقبل بينة المدي  
إذا أقام المدي عليه البينة أن قاضيا قضى بأشياء نسب أمأ  
آخر غير المدي ادعاه المدي **في دعاه** **قاضي خان** وقال المولى  
خير في فصل الاسترخاء **الدرر والفي** ادعى العصبية وبنت النسب  
وبرهن الخصم أن النسب خلافه أن قضى بالأمأ لم يقض به لأن  
قطعا للتعاقد وعدم الأول **برهن** أمأ ابن عمه لا يبرهن  
الرافع أمأ ابن عمه لا يبرهن أن على قرار الميت بأن ابن عمه لا يبرهن  
كان دفعا قبل القضاء بالأول لا بعد فالكلام بالقضاء بخلاف الأول  
انتهى ولا يخفى أنه عدل في المسائلين عن الصواب كما لا يخفى على  
الألباب حيث خالف ما قرع قاضي خان في الفتاوى **وفي فصل**  
**العادي** ادعى كرا في يد رجل ميتا عن جد الميت وقال أنا  
محمد واسم أبي خيره وأبوها محمد بن الحارث سارع فأقام المدي  
عليه بينة أن المدي كان يزعم قبل هذا أن ابن عمه يبرهن  
ابن الحسين **فاجاب شيخ الاسلام** عطاء بن حمزة أنه دفع لدعواه  
لمن ادعى عينا في يد أنساف ميتا عن أبيه ثم ادعاه ميتا  
عن أمأ وكان شمس الاسلام الأول جندى مهران يفتي في نفس  
هذه المسائل أنه لا يندفع دعوى المدي ولا تقبل بينة المدي  
عليها ادعياه وتأبى في ذلك بعض المشايخ في زمانه وبما يفتي



ظهر الدين المرغيناني وهو الصواب عندنا **قال صاحب الزخيرة** لا يخالفون  
 اما ان يقبل على اثبات اسم جد المدعي انه ليس بحصم فيه او لنفي ما ادعاه من  
 وهي على التقى غير مقبول انتهى **قول** لعل الولي خسر واخذ ما ذهب اليه  
 من جواب عطاء بن حمر لكنه قصر حيث لم يتفرع من الخلاف مع انه المرحوم عند  
 الاكثر **وفي الفصولين عن جامع الفتاوى** برهن على انه ابن عم الميت  
 وذكر النسب فبرهن خصمه ان جد الميت فلو ان غير ما بينه المدعي لولم  
 يقضى بالاول لا يقضى بشيء للتناقض وقضى بالاول لا يقضى بالثاني  
 لو برهن انه ابن عم لا يبرهن واحد فبرهن الدافع انه ابن عم لا يبرهن  
 قبل الحكم بالاول يتدفع **وكذا** لو برهن ان الميت اقرب ابن عمه لا يبرهن **وفي**  
**عن مجموع التوازل** ادعى ارباع جرد الى احد فقال انا جد واسم ابي  
 وابو هاشم بن بكر بن سعد فبرهن الدافع انه زعم قبل هذا انه ابن  
 بنت علي بن حسن قبل يتدفع واقتاره السعدى وقيل لا يتدفع **وفي**  
 الاوز جندى ظهر الدين المرغيناني **قال صاحب الزخيرة** هذا هو الحق  
 عندنا **قول** لا شك ان ما ذكره مؤلفنا خسر ومطابق لما في جامع  
**الفتاوى** فما ادعى انه قلده مع علمه بالخلاف ظنا منه بان الحق  
 ام قلده غافلا عن ذلك واسماعيل **ادعى** عليه دينا فقال ليس له ادعى  
 يكن له على شيء قط فلما برهن المدعي عليه برهن على قضائه او ابراه  
 تقبل **ولو** قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل **وقال ابو**  
 تقبل لو وقت بان قال لم يكن بيننا معاملة الا ان شهدي سمعوا منه  
 انه ابراهني **جامع الفصولين** نصراني مات فاقام مسلم ونصراني بينه  
 على دين المدعى الميت بيد ابنه المسلم عندها **وعن** ابي يوسف بخاصة  
**ولو** اقام كل واحد بينة نصرانية على عبد في يد نصراني جني فهو للمسلم  
 وعنه ابي يوسف بينهما نصفان **كافر** مات وله ابنان مسلم وكافر فاقام

المسلم

المسلم بينة مسلمة او كافرة على اثبات مسلم واقام الكافر بينة على موته  
 كافر يقضى بالاثبات للمسلم وتصلى عليه كالمولود بين مسلم وكافر يحكم باسلافه  
 من باب شهادة اهل الزمر **من الوجوه** برهن انه لم يبرهن خصمه ان شهده  
 ادعوه تبطل بينة المدعي **جامع الفصولين** مجهول النسب اقام اخرا بينة انه ابنه  
 من هذه المرأة واقام ذو اليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى احد قضى **الخامس**  
 احكم اقام بينة على رجل وامرأة انه ابنهما واقام رجل اخر وامرأة البينة ان الغلام  
 ابنهما فبينت الغلام اولى وثبتت نسبته في اللذين او عاها في باب دعوى نسب المجهول  
**من الوجوه** لو برهننا على نسب ولو كان بينهما وادى سبقت وقضى بحال تقبل  
 كذا في كتاب القضاء **من الاسماء** برهن انه مات وترك هذا ميراثا لا يورثه  
 لي وحكم له برهن خصمه ان امك التي تدعى امرثا ماتت قبل فلاة الذي تدعى  
 انه مات او لا قبل يتدفع وقيل لا لانه من مات الموت لا يدخل تحت الحكم **جامع الفصولين**  
 دابة بيد رجل فبرهن الخارج انها له امرثا في اليد او عاها من  
 وبرهن ذو اليد انها له بنت عند من ادعى يقضى بها لليد  
 يدعى ملك الساج والافريد على نحو اجارة واعارة والتمساج اسبق  
 من نحو اجارة واعارة **ولو** برهن الخارج على تباغ دابة فحكم له بها  
 برهن ذو اليد على تباغ عند يحكم له بخلاف الملك المطلق **ذكر في بعض**  
**الفتاوى** لو اقام الخارج وصاحب اليد البينة بالساج فقضى القاضى لذي  
 اليد ولم يقض حق قال الخارج انك مبطل في دعوى الساج لانك اقررت  
 انك مبطل في دعوى الساج لانك اقررت انك بصية هذه الدابة ثم استتر  
 من فلان يسمع هذا الدفع وينتبه لانه اذا باع ثم اشترى فهذا حادث  
 فبطل دعوى الساج ونحوه **ذكر في بعض فتاوى** اخر **ادعى** الخارج الساج  
 فقال ذو اليد انك مبطل في هذه الدعوى لانك اقررت انك اشترتها  
 من فلان فهذا دفع لدعوى المدعي **ولو ادعى** امرثا فيها بناء واقام

ما كان الحديث لا بد من حكمة  
 الحكم ١٦٩ نظم



البينة فقصي له ثم ان المقتضى عليه ادعى انما حدث البناء وقد كانوا  
شهودا بالارض لا غير تسمع عوايه **ولو** شهدوا بالارض والبناء ايضا  
**لازم عاوي جامع الفتاوى** ادعاه ارباعه ابيه وبرهن بيوه  
خصمه ان اباك اقر ان ملكي سيمع الدفع **فلو برهن** المدعي انك اقرت  
انك ملك ابني تسمع ايضا وقد تعارض الدفاعان فتقبل بينة الارث  
بلا تعارض **فلو ارفخ** المدعي عليه اقرار الموت ولم يبرهن المدعي تقبل  
بينة المدعي **جامع الفصولين** رجل ادعى على ورثته من ابناء الميت  
وهو ابن اشيف وعشرين سنة واقام عليه بينة فاقامت الولاية  
ان سن المدعي ثمانية عشر فهذا دفع صحيح **ادعى** رجل ان امر صبي  
ليضرب حماده ويخرجهم من كره فضربه الصبي حتى مات واقام عليه بينة  
واقام المدعي عليه بينة ان ذلك الحمار الذي لا تقبل بينة لانها كانت على  
مقصود ان باب التهاون في الشهادة **في القبيح** مات عم زوجة وارلاد  
من زوجته افرى وادعى الاولاد انها كانت حراما قبل موته مستترة  
واقاموا البينة واقامت المرأة بينة انها كانت حلالا وقت الموت فتشاور  
المرأة اولى **كيف** في طريق العام فزعم غيره انه حدث في عام  
انهم قدموا واقاما البينة بالبينة بينة مدعى انه حدث **ادعى** ثور النج  
من بقرته المملوكة له فحكم وسلم اليه واراد ذو البدر الرجوع على بايعه  
بالثمن فاقام بايعه بينة على ان هذا الثور نج عند مدعى بقرته المملوكة  
فحضر منه ومن المستحق فبينة البائع اولى وبها اقي السنايلي وقال لان  
ذو البدر تلقى الملك من جهة البائع فكان ذو البدر اقامها فكان اولى **ادعى**  
حماد ان ملكي غاب عني منذ ثمانية اشهر وقال ذو البدر اشتريته من  
اشهر واقاما البينة فبينة المدعي اولى من باب البنتين المتصادمتين  
**ادعى** ان هذا العبد لي غاب عني منذ شهر وقال ذو البدر منذ سنة

يقضي

يقضي للمدعي ولا يلتفت الى بينة المدعي عليه لانه ما ذكر المدعي تاريخ غيبته  
العبد عن يد لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خالبا تاريخ  
وصاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالك الا ان زاد لا تعتبر عند  
ابي خيفة جهاد فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك  
كدعوى الخارج فيقضي بينة الخارج **في الدرر والغفر** ادعى ابنه شراء  
وقد غنم بيوه من ذواليد انه قد يعترف ان لا يدفع لانه ادعى على  
فعله وهو وجوب تسليم المبيع هذا الوادي الشراء بلا تقبل **فلو ادعى**  
مع قبض وشهدا كذلك **والسنة** بها اهل يندفع ذكر ابو الهيثم عن  
القضاة الثلاثة ابي حاتم وابي سعيد البرقي وابي طاهر الدباس  
ان الخصومة تندفع لان دعوى الشراء مع قبض دعوى مطلق الملك الا ترى  
ان اعلامة لم يكن شرط الصحة بالبينة حتى لو قال غيره بعث منك قنبا  
بكذا وسلمته تقبل بينة ولو كان القن جهولا وقال غيره من شايخنا لا  
اذ الفصل المذكور وهو الشراء في قبض فلم يضر دعوى مطلق الملك ولذا لا حكم  
للمدعي بالزوايد المنفصلة ولا ترجع الباعة بعضهم على بعض ولا جعل غنم  
دعوى مطلق الملك لان الامر بخلافه وكذا لو برهن المدعي ان ذواليد  
رهنت منه او اجره او وهبه او تصدق به عليه وان قبضه وبرهن ذواليد  
ان فلانا او دعوى لا يندفع لخصمه وهو الصحيح والظاهر من المذهبين  
في فصل العاشر **الفصولين** اقر المتصرف ان هذه الارض لفلان القنا  
فجاء رجل فزعمها وقال الارض لي ثم جاء المقر له يدعيها فالزاعم  
ذواليد ولو اقاما البينة فالمقر له اولى **ادعى** اجارة داران اياه بناها  
منذ ستين سنة وادعاهما ذواليد كذلك واقاما البينة فهذا القول  
لا يكفي في الدعوى حتى يقول مات ابي وتركها ميراثا لي لو قال اذ كنت  
فاقاما بينة فبينة ذواليد اولى **ادعى** عليه ضيعة ارباعه حديث واقام



بينة فقال ذواليد كان لحيته ابن غايب ولم يعلم حياته ولا موته ولم  
 يمض من حكم بوقته واثام بينة لا تسمع وهو فضولي في اثبات ذلك الغير  
 اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب واقاموا البينة قبلية في يدعي تاريخ  
 الارث اولى **ادعى** ان عم الميت واثامه لا وارث له غيره وادعى اخر  
 ان اخوه لا وارث له غيره وادعى ثالث ان ابنه لا وارث له غيره فيقولوا  
 البينة عند الحاكم جميعا يقضي بنسب الكل وكان كان الميراث للابن  
**احد** وكنت عند المشتري فقال البايع هو ولدي ولدت له اقل من ستة اشهر  
 ثم وقت البيع وقال المشتري دعواك باطله لانها ولدت لاكثر من ستة اشهر  
 فالتقول للمشتري اما اذا قال المشتري لم يكن العلوق عندك والبايع  
 يقول كان عندي فالتقول له فان اقام احدها بينة يقضي له وان  
 اقاما البينة فعنداي يوسف بينة المشتري اولى لاثباتها صحة البيع وعند  
 بينة البايع اولى لاثباتها الحره **دعوى القينة** برهن ذواليد على  
 نحو الرهن فبرهن المدعي انه قال في غير محلي القضاء انه ملكي فغير  
 لانه سبق منه ما يمنع صحة دعوى الرهن **ادعى** ملكا مطلقا وبرهن  
 فبرهن ذواليد انك شريته مني ثم اقلناه لا يندفع اذ كل منها ادعى  
 ملكا مطلقا قبلية الخارج اولى **وقيل** ينبغي ذواليد وعلمه في الدخيره  
**برهنا** على الشراء من واحد وتاريخ الخارج اقدم فبرهن ذواليد  
 المبيع كان هنا في تاريخك عند فلان ولم يبرهن بشرايك فجارشراي  
 لكونه بعد فك الرهن لا يصح هذا الدفع اذ لا حق لدى اليد في  
 ذلك الرهن اذ المرتهن لم يدع فكيف يصح دعوى الرهن **لو ادعى**  
 اني شريته من ابيك وبرهن ذواليد انك ملكا لبيد الامومة قبلية الشراي  
**ادعى** شيئا من تاريخ ابيه فقال ذواليد كان ملكا لفلان اخر باعني لا تسمع  
 لانه المراد لو كان يبيد بايعه وبرهن انه ملكي لا يندفع دعوى المرث فلان

طه  
 اختلفت الورثة في تاريخ  
 موت الاقارب بنسبة  
 من يدعي زيادة الارث لولي

طه  
 برهنا على الشراء من واحد  
 وتاريخ الخارج اقدم فبرهن  
 ذواليد ان المبيع كان هنا  
 في تاريخي عند فلان لا يصح

الملك

الملك منه **ادعى** ان ارضه الف درهم في يوم كذا في مكان كذا فبرهن خصمه  
 ان كان في ذلك اليوم في مكان اخر غير ذلك المكان فانه لا تقبل ولا يكون  
 دفعا من الفصل العاشر من المصنف **كتاب الشهادات** شاهدان شهدا  
 على رجل يقول او فعل فلان بكذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا او كذا  
 او مال او طلاق او عتاق في موضع ومناه او في يوم سميته فاقام المدين  
 عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم لم تقبل حجة البينة على ذلك  
 وكذا كل بينة قامت ان فلان لم يفعل لم يقر فحذا كل من التجاوز باب  
 المدفع في الدعوى **من القينة** شهدا ثلثان ان زوج فلان قتل او مات  
 وشهدا اخران انه حي كان شهادة الموت والقتل اولى **اذا اخبر** الراية  
 عدل بموت زوجها الغايب واخبرها اثنان بحيوته ان كان خبرها  
 بالموت اخبر بمعاينة الموت واخبر انه شهد ضاربها هل لها ان تتزوج  
 اخر وان كان اللذان اخبرا بحيوته جاز بتاريخ لاحق **قال الشيخ الامام**  
 ابو بكر محمد بن الفضل فتشاهدا اولى من شهادات **قاضي خان** اذا عدله  
 شاهدا واحد وجره اخر فالجرح اولى **عدله جماعة** وجره اخر فالجرح  
 اولى عندهما وعند محمد اعداد المستلذ فان جرحه واحد وعدله اثنان  
 التقدير اولى **عدله جماعة** وجره اثنان فالجرح اولى من كتاب العدل  
 والتوكيد **من الوجوه** واذا اقام المدعي البينة على العدل والتوكيد فاقام  
 المدعي عليه البينة على جرح مجرد كالأوامام البينة على ان المدعي اثنان  
 قبلية العدل اولى **من صدر الشريعة** اجتمعت بينة البيع وبنية الرهن  
 قبلية البيع اولى قال الولي خسرو في الدعوى من الدرر والمغفر **بنية** البيع  
 بوجه اولى من الرهن وان اقام احد المدعين شاهدين والاخر بعد  
 فها سواء لان شهادة كل شاهدين علمة تامه **والترجيح** لا يقع بكثرة  
 العمل بل بقوة فيها على ما عرف هذه في الدعوى **من الهداية** ولو اجتمعت

تقدمت هذه المسألة  
 في دور



بينة الوقي وبينة الحرية الاصل بينة الحرية الاولى **شمائل الاحكام** ولو اجتمعت  
 بينة النكاح وبينة الطلاق او بينة الملك وبينة العتق بينة الطلاق والعتاق  
 اولى من شهادات **الوجيز** لو اقام ذو اليد بينة على سعادته من فلاق بالغ  
 في بيع و اقام فلاق البينة انما رخصها منها بمجسماتها في جاري بينة البيع  
 اولى عندها **وعند محمد** بينة الوهف اولى **من درر البحار والجمع** شهدا  
 انما اقرض كل يوم كذا وقض شيئا في مكان كذا فبذلك المدة على ان  
 انما لا يقبل ان يكون في ذلك المكان الذي ذكره الاولان وكان في مكان لا يقبل ان  
 قامت على النفي لان قولهما في مكان كذا في معنى ولو كان اثباتا صورة اقرض  
 نفي ما قامت عليه البينة **الفصل الثاني عشر من الفصول** اقام بينة عقد  
 القاضى انما له على هذا الف درهم لا شيء له عليه غيرها ثم اقام ايضا  
 بينة انما له عليه ما يدينه وليس عليه غيرها **وقال** ابو يوسف يلزمه  
 المالا **وذكر** هشام ابن رستم عن محمد بن ابي بكر عن ابي اقرض  
**كتاب المأذون** لو اقر المأذون بدين كان عليه وهو يجوز في غضب  
 او دية او عارية استهلكها او حضارته فان كذب ريب المالى قال  
 هذا كله في حال انك لم تصدق العبد شيئا من ذلك كله الحال  
 وان صدقه لزمه الغصب خاصة ويتأخر ما سواه الى عتقه وعند الجي  
 يوجب له الحال صدقه في الاضافة ام كذب وكذا الصبي المأذون  
 والمعتق يلزمه الغصب في التصديق وكذا في التكذيب وان اقام العبد  
 والصبي البينة انهما فعلا بعد الاذن بينة المقر اولى **وجيز كتاب الحج**  
 وكره عليه بعد صلاحه ما خالف هو مع المستوى فقال هو اشتريته  
 منى حال الحج وقال المستوى لا بل حال صلاحك فالقول للحج لان الشراء  
 في حال الاقرب الاوقات وان اقاما البينة بينة المشتري اولى من باب  
 الدعوى في القيد **كتاب المرقه** ولو اقام الخارج بينة انك فلاق

قوله لا يقبل ان يكون في ذلك المكان الذي ذكره الاولان وكان في مكان لا يقبل ان  
 وأكثر بان اقام الادلة شاهدان  
 والاشارة الى انهما قد افترقا  
 بكثر الشهود والاعادة لان  
 ان شئنا علمنا ان لا يقبل  
 لا يقبل للتوجه في الحكم فالكثرة  
 انما هي اصل العدا له ولا يحد  
 لما قد له فلا يقع الترجيح بها  
 نعم يرجح بقوة فيها بان كان  
 اهدى من اثاره وان خزن  
 الا حاد او كان اهدى من اثاره  
 والاخر محتملا فيخرج المفسر  
 على المحتمل والمتواتر على الاحار  
 لقوة وصف فيه كما في مجمع  
 الاثر



درسته

درسته في ايده قبل هذا بسنة ثم اشتريته منها فحذا دفع عند ابو يوسف  
 في باب البيعتين المتضادتين **من القين** ادعى عليه ما را انك ملكك سرق  
 منه سنة شهر فاقام بينة واقام ذو اليد بينة ان هذا الممار ملكك  
 من سنة سنة وخمس يزعم انه سرق منه كان في يد لا يدفع بها بينة  
 المدعى من دعاه **وعلى القين كتاب الوكاله** رجل في يد يد ودية رجل  
 فجار رجل يدعي انه وكيل المدعى في قبض الوديعة وكذا ذلك سنة سنة  
 واقام البينة واقام الذي في يد يد الوديعة ان الكيل اخر من هذه الوكاله  
 قبلت بينة وكذلك لو اقام البينة ان مشهود الوكيل عيب قبل ذلك **رجل**  
 في يد يد دارا عاها رجل بوكاله فاقام المدعى عليه البينة على اقرار الوكيل ان  
 شهود الوكيل شهود روبر واستأجرهم بطلت شهادته شهود الوكيل وان شهد  
 بذلك على اقرار الشاهد من لا يبطل شهادته الا اذا شهدوا على اقرار الشاهد  
 انهما جردوا في القذف او انهما شريكان فيما شهدا على المدعى عليه  
 فيبطل شهادتهما في دعوى **قاضي خان** **تمهيد** المفتي في زماننا من  
 اصحابنا اذا استغنى عن سئل وتسل عن واقعة فان كانت المسئلة  
 مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف فيهم فانه يعمل بهم  
 ويفي بقولهم ولا يخالفهم برأيهم وان كان مجتهدا متقنا لانه الظاهر ان يكون  
 الحق مع اصحابنا ولا يعدهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول  
 من خالفهم ولا يقبل مجتهدا فيهم عرفوا الادلة وينزوا بين ما صح وثبت  
 وبين ضده ولهم البر خيفة وابو يوسف رحمه الله ما سئل وان كانت  
 المسئلة مختلفة فيها بين اصحابنا اخذوا لا يقول ابو حنيفة رحمه الله  
 ثم يقول ابو يوسف رحمه الله ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول ابو حنيفة  
 من اصحاب ابو حنيفة رحمه الله ثم باقوا ويل المسايخ في بعدهم وان كان  
 ابو حنيفة رحمه الله في جانب وصاحبه في جانب فان كان اختلافهم

مظهر  
 ما يفعل المفتي في زماننا



